# الإقطاع العسكري في العهدين المملوكي والعثماني

## جذوره التاريخية وجوانبه

**● د . محمد رجائي ريان ●**

*مقدمة : تناول الباحثون الإقطاع ، ولكنه لا يزال بحاجة إلى دراسة ، لأن جوانبه التاريخية عديدة ودلالاته متعددة ، ومفاهيمه متطورة ، وسنتناوله في هذه الدراسة لا كفترة من الفترات أو كقطر من الأقطار وإنما كنظام لعهدين متعاقبين ، العهد المملوكي والعهد الإقطاعي .*

ولما كانت لفظة الإقطاع قد اكتسبت عدة مدلولات قبل ظهور هذين العهدين فإن هذا يوجب علينا التعرض لهذه المدلولات في عهود سابقة ، لنصل بذلك إلى إدراك الجذور التاريخية للإقطاع للدخول في الإقطاع كنظام في العهدين المذكورين .

إن المنهج التاريخي يحتم علينا الولوج ولو بإيجاز في تلك العهود السابقة من منطلق أن الإقطاع مظهر حضاري له جذوره الاقتصادية والاجتماعية ، والمتصلة بالأرض التي عاش عليها الإنسان الذي يمثل هذا المظهر الحضاري ، ولما كان أي منهج تاريخي يعتمد في أساسه على البحث العلمي ، فإننا في الدراسة التاريخية التي تعتمد على الحقائق التاريخية لابد من الإطار الزمني للوصول إلى الأهداف التي وضعناها لهذه الدراسة .

لن نتعرض للإقطاع من جوانبه الفقهية أو أبعاده الإقليمية أو صفاته النظرية وإنما سنأخذه من جوانبه العملية ، كنظام عام ضمن دراسة تاريخية ، وهذه الدراسة ستحتم علينا الدخول في جنبات العصور الوسطى كعهد مملوكي والعصور الحديثة كعهد عثماني ، مع صعوبة الانفصام بينها لصعوبة التفريق ووضع الحواجز والقفز من عهد إلى آخر لتشابك العناصر الحضارية فيها .

■ ■ ■

## أولاً : الجذور التاريخية للإقطاع في مفهومه الإسلامي :

لما كانت الحضارة الإسلامية ، قد جاءت بعد حضارات أخرى ، فقد وجد العرب بعد قيام دولتهم التي أسسها النبي محمد ﷺ إقطاعاً قديماً ففي الدولة الساسانية كان الفلاحون مرتبطين بالأرض ويجبرون على القيام بأعمال السخرة ، ويخدمون في الحرب مشاة تحت لواء نبيل من النبلاء ، وهذا يدل على أن الساسانيين عرفوا اقطاعيات النبلاء .

وفي الدولة البيزنطية شرع قسطنطين في ٣٣٢ م قانوناً ينص على أن الفلاح (Colonus) إن ترك أرض سيده أعيد إليها قسراً ويصير عبداً وفي ٣٥٧ م شرع قسطنطينوس بأن آل (Colonu) أي الاقنان يجب أن يباعوا مع الأرض ، وفي اليمن حين قامت ملكية سبأ وذو ريدان زال الملا اليماني واستندت الملكية إلى شيوخ قبائل إقطاعيين ، فالأرض تعطى لشيوخ القبائل لتتولى هذه زرعها ، وكانت الأرض تعطى في الأصل مقابل خدمة عسكرية ، كما صارت تعطى مقابل دفع مبلغ من المال .(١)

هذا الإقطاع هو الذي كان موجوداً في البلاد المفتوحة ، فلما فتح العرب هذه البلاد اعتبروا أراضي الأسر الحاكمة وأراضي النبلاء الإقطاعيين الكبار الذين هرب جلهم أو قتل أثناء المعارك بالإضافة إلى أراضي معابد النار ، تعود ملكيتها لبيت المال ، ويصرف الخليفة شؤونها كما يريد ، فيعطيها بالمزارعة أو يترك فلاحيها عليها يزرعونها ، وبذلك أصبحت عائدية هذه الأراضي للدولة .(٢)

لقد كانت الفتوحات الإسلامية عاملاً هاماً في تدمير الإقطاع القديم في البلاد المفتوحة ، وبذلك بدأ يبرز مفهوم إسلامي جديد للإقطاع يحل محل المفهوم القديم ،(٣) حيث أصبح معناه

في البلاد الإسلامية منح الأرض التي لا مالك لها مقابل الخراج أو العشور أو منح غلة الأرض في مقابل إعطاء شيء أو ضمانة لبيت المال ، والإقطاع حسب هذا المعنى صار إما إقطاع إقليم بأكمله لعامل من العمال أو يخصص دخل قطعة من الأرض أجراً أو معاشاً ، ثم اتسع مدلول الإقطاع حتى استعمل للدلالة على جمع الضرائب والمكوس والجزية .(٤)

ولتوضيح هذا المفهوم ودلالاته نورد هنا شواهد تاريخية عملية ، ففي خلافة عمر بن الخطاب أقطعت بعض الأراضي ، فقد منح أراضٍ لأفراد من الكوفة ، وقال الليث بن سعد « ولم يبلغنا أن عمر بن الخطاب أقطع أحداً من الناس شيئاً من أرض مصر إلا ابن سندر ، فإنه أقطعه أرض منية الأصبغ ، فلم تزل له حتى مات فاشتراها الأصبغ بن عبد العزيز بن مروان من ورثته ، فليس بمصر قطيعة أقدم منها ولا أفضل »(٥) . واصطفى عمر بن الخطاب رضي الله عنه من أرض السواد أموال كسرى وأهل بيته وما هرب عنه أربابه أو هلكوا ، فكان مبلغ غلته تسعة آلاف درهم وكان يصرفها في مصالح المسلمين ولم يقطع شيئاً منها(٦)

وعندما جاء عثمان توسع في ذلك قال الأعمش عن إبراهيم بن المهاجر عن موسى بن طلحة ، قال : أقطع عثمان رضي الله عنه عبد الله بن مسعود النهرين وعمار بن ياسر اسنا وأقطع خبابا وصهيبا وأقطع سعد بن أبي وقاص قرية هرمز(٧) . وبشكل عام فقد شجع الخلفاء الأولون القبائل على الهجرة إلى المدن الجديدة والمراكز الأخرى للالتحاق بالقوات المقاتلة وجعلوا ذلك شرطاً للعطاء ، في الوقت الذي أسكنت فيه بعض القبائل في المدن الساحلية ( روابط ) وأقطعت الأراضي لضمان تموينها واستقرارها .(٨)

ونلاحظ أنه في عهد الخلفاء الراشدين أن المصدر الأول اقطاع الأرض من قبل الخلفاء وأكثر من توسع في ذلك هو عثمان بن عفان ، يقول البلاذري « ومع أن الإقطاعات الممنوحة كانت متواضعة إلا أن بعضها كانت قرية أو ضيعة كبيرة »(٩)

وفي العصر الأموي ، حصل توسع كبير في منح الاقطاعات ، بدأ ذلك في أيام معاوية حيث منح الأراضي واستصفى أراض في سورية اتخذها لنفسه وسار العديد من الخلفاء الأمويين على نفس الطريقة(١٠) والاقطاعات كانت من الصوافي أو من الأرض الموات ،(١٠) وكان الملاكون في العصر الأموي يقيمون في المدن ويديرون مزارعهم بالوكلاء ، وكان بعض الأمراء من أكبر ملاكي عصرهم مثل مسلمة بن عبد الملك ، وأقطع سليمان بن عبد الملك يزيد بن المهلب إقطاعاً واسعاً شمل عدداً من الضياع والأنهار ويمثل خالد القسري أوج هذا الاتجاه .(١١)

وفي العصر العباسي استولى العباسيون على ضياع الأمويين وأمرائهم وأحدثوا ديواناً خاصاً للضياع السلطانية ، وكانت الضياع السلطانية واسعة وغنية وموزعة في أرجاء بلاد الخلافة .(١٢) وفي القرنين الثالث والرابع للهجرة ( التاسع والعاشر للميلاد ) تطورت الحياة الزراعية وتوسعت الملكيات الزراعية وظهر اقطاع يقول عنه الدوري بأنه إقطاع زراعي بصورة واضحة وواسعة وكان للتجارة دور في ذلك .(١٣)

إن هذا الإقطاع الذي استعرضناه من لدن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب وخلفاء بني أمية وخلفاء بني العباس حسب دلالاته ومفهومه الإسلامي يجمله المقريزي « بأنه إقطاع العطاء وهو استمرار لما كان موجوداً في صدر الإسلام وظهر واضحاً بهذا المعنى في مصر » .(١٤)

وبدورنا نستطيع القول بأن المفهوم الإسلامي للاقطاع بقي خلال هذه العهود التي ذكرناها هو العطاء وإن حدث توسع في بعض الأحيان لهذا المعنى إلا أنه بقي إقطاع عطاء في مفهومه الواسع ثم من الناحية العملية .

## ثانياً : الإقطاع العسكري :

لكن المفهوم السابق بدأ في التغير ، في ظل معطيات جديدة ، تتعلق بمؤثرات تركية ومغولية أو ما يمكن تسميته بالتسلط الأجنبي ، أدت إلى إفراز ما سمي بالإقطاع العسكري .

ففي القرن الثالث الهجري ، اعتمد العباسيون على المرتزقة من الجند الترك ، فأدى ذلك إلى ضعضعة سلطانهم وأكد الحركات الانفصالية والاجتماعية .

والحقيقة أن أصول هذا الإقطاع يجري فيها خلاف بين من بدأ الأخذ به، فبولياك (Poliak) يرى أنه بدأ في دولة محمود الغزنوي ثم انتقل إلى السلاجقة ولكن بوزورث (Bosworth) بين أن الغزنويين الأوائل دفعوا أعطيات الجند بالنقد وأن الإقطاع ظهر لديهم بعد السلطان مسعود وأشار إلى تخمين كوبريلي بأن الغزنويين ربما اقتبسوا ذلك من السلاجقة وترى لامبتون (Lambton) أصول هذا الاقطاع في القرن الرابع الهجري نتيجة الحاجة إلى المال أما كلود كاهين (Cl. Cahen) فيرى جذور الإقطاع العسكري قبل البويهيين ويرى أن خطهم يمثل أوج تطور بدأ بتفوق العسكريين قبل قرن من ذلك .(١٥)

وقد تصدى لهذا الموضوع مؤرخون عرب معاصرون ومنهم أحمد المختار العبادي الذي يرى « أن نظام الملك في عهد السلاجقة كان أول من أقطع الاقطاعات للمماليك الأتراك ، فبعد أن كان عطاء الجندي يدفع نقداً صار يقطع إقطاعاً » .(١٦)

أما الدوري فإنه يرى أن خط البويهيين هو بداية مرحلة الإقطاع العسكري وأن السلاجقة أتموا ما بدأه البويهيون ، على أساس أن البويهيين انطلقوا من نظرة قبلية تعتبر الأرض المفتوحة غنيمة بحق ، وأهملوا المفهوم الإسلامي بالنسبة للأرض ، وهذه في اعتقاد الدوري نقطة التحول الهامة في الاقطاع .(١٧)

وهذا الرأي يؤيده إبراهيم علي طرخان حيث يقول « إن الوزير نظام الملك الفارسي الأصل الذي وزر لألب أرسلان ( ١٠٦٥ – ١٠٧٢ ) ولابنه ملكشاه من بعده وهما من الأتراك الغز لم يكن المبتكر لهذا النظام وإن كان هو الذي عممه ، فقد سبقه إليه بنو جلدته من البويهيين » .(١٨)

وفي اعتقادي بعد عرض هذه الآراء أن بداية مرحلة الاقطاع العسكري كانت عند البويهيين هي الغالبة مع عدم إنكارنا لأهمية من سبقوا البويهيين أو عاصروهم في هذا المجال .

أما كيف تمت هذه البداية ، فقد حدث أن معز الدولة البويهي ، بعد ضجيج الجند من الديلم ومطالبتهم بالعطاء ، أعطى الإقطاعات لقادته وخاصة الجند بذل العطاء وكانت هذه الاقطاعات من الضياع المصادرة وكذلك من أرض الخراج ، وأعطى إقطاعات لوزرائه وكبار موظفيه ، ثم توسع في إقطاع جنده الأتراك ، وبمرور الزمن توسع هذا الإقطاع العسكري ليشمل معظم المناطق البويهية وانتشر على حساب ضياع الخلافة والصوافي والأملاك الخاصة ، حتى أن عضد الدولة أقطع أراضي الوقف للجند(١٩) .

والتفسير التاريخي لبداية نشوء الإقطاع العسكري يورده الدوري على أساس « أن البويهيين كانوا في وضع حضاري متخلف ألفوا في بلادهم حياة اقطاعية تقوم على رؤساء القوافل ( كتخذا ) ، وقد جاؤوا على رأس جيش أجنبي من ديلم وترك يعتمدون عليه ، وغلب الاتجاه العسكري في الدولة ، وكان الغزو الأجنبي البويهي فاتحة عهد السيطرة الأجنبية في البلاد العربية وبداية انحراف في التطور الاقتصادي من الاعتماد على التجارة والنقد إلى الاعتماد على الزراعة وإلى نشوء نظام من الإقطاع العسكري ، فبدل أن يدفع البويهيون الرواتب لجندهم ذهبوا إلى

إقطاعهم الأراضي والقرى يأخذون من وارد ضرائبها بدل الرواتب وأعطيت الأراضي التي لم يشملها الإقطاع بالضمان »(٢٠) .

وإقطاع البويهيين يختلف عن النوعين المعروفين من قبل وهما إقطاع التمليك وإقطاع الاستغلال ، فاقطاع التمليك يفترض فيه أن يكون من أرض الموات لإحيائها أو من أرض الصوافي ويعطي صاحبه حق الملكية ويدفع عنه العشر ، أما إقطاع الاستغلال فهو مؤقت وهو شبيه بالمزارعة ويدفع صاحبه عادة الخراج(٢١) .

أما إقطاع البويهيين فهو في الأساس إقطاع لوارد الأرض في أراض لها زرّاعها وملّاكها إلى الجند والقادة ، ومن صفات الإقطاع البويهي العسكري أنه لم يكن من حيث المبدأ وراثياً ، ولم يكن بالضرورة مدى الحياة ، حيث بإمكان الأمير البويهي إلغاء الإقطاع إذا أراد ، كما أن المفروض أن هذا الاقطاع أعطى محل العطاء وأن المقطع مسؤول عن دفع مبلغ للخزينة بالنقد أو النوع(٢٢) . أما الواقع فهو أن الجند عملوا على عدم الوفاء بذلك وتصرفوا وكأن الإقطاعات ملكاً لهم وتركوا الإقطاعات لوكلائهم .(٢٣)

ومن الملاحظ أنه أصبح عند البويهيين اقطاع عسكري ، وأساسه هو أن يعطى بدل العطاء مقابل خدمة المقطع العسكرية ، لكنه لم يكن يعني تنظيماً للسلطة كما في الغرب الوسيط .(٢٤) واقطاع البويهيين كان مستمداً من جذورهم القبلية المبنية على نظرتهم الإقطاعية التي ترى أن «الأرض ملك للغالب ، وترى حق الجيش في اقتسام خيراتها .(٢٥)

ثم جاء السلاجقة ، عندما بلغ الاقطاع العسكري شكله المتكامل وأصبح السياسة الرسمية نظرياً وواقعياً .

لقد كان أمام السلاجقة الإقطاع العسكري البويهي والغزنوي ، فقام الوزير نظام الملك ( ت ٤٨٥ هـ/١٠٩٢ م ) ، وعمل على تنظيم هذا الإقطاع وتعميمه ، والحقيقة أنّ ارتباط نظام الملك بهذا العمل فيه إجماع عند المؤرخين ، فقد وجد أن مملكة السلاجقة قد اتسعت فرأى أن يسلم إلى كل مقطع قرية أو أكثر أو أقل على قدر طاقته .(٢٦) كذلك فقد ورث السلاجقة عن البويهيين تركة اقتصادية متدهورة نجمت عن سوء تصرف بني بويه وخاصة في النواحي المالية(٢٧) ، في الوقت الذي أدى سوء تصرف بني بويه وأعوانهم إلى خراب البلاد فضلاً عن إقصاء السكان العرب عن بلادهم تدريجياً وكثرت الفتن والاضطرابات ، كل هذا حمل أصحاب

السلطة الجديدة في بغداد أي السلاجقة إلى إعادة النظر في النظم القائمة وعلاجها على النحو الذي بدا لهم ، ولذلك قام الوزير نظام الملك من أجل إصلاح هذا الوضع الذي أصبحت فيه الأموال لا تحصل من البلاد حيث أصاب الخلل الإيراد أي الدخل ، ففرق الأرض على الأجناد اقطاعات مما زاد في الدخل بعد توفر المحاصيل وارتفاع إيرادها .(٢٨)

وفي رأي الدوري أن من الأسباب التي جعلت نظام الملك يأخذ بالإقطاع العسكري « أن الدولة السلجوقية لم تعد تستطيع الاعتماد على القبائل التركمانية ، كما كانت الحال في البدء ، وصارت قوّتها بالدرجة الأولى من المماليك والرقيق ، فكان الإقطاع العسكري وسيلة لمواجهة نفقاتهم » .(٢٩)

لقد كانت الدوافع التي جعلت نظام الملك يتخذ الإقطاع العسكري في مجملها ، تدخل ضمن إطار حل مشكلات الدولة السلجوقية ، وعلى أساس أن تسليم الأرض للمقطعين يضمن عمارتها وعناية مقطعيها بها ، وفي ذلك ما يحفظ للدولة السلجوقية قوتها وثروتها ، حيث يتم عن طريق النظام الإقطاعي العسكري مواجهة المشكلات التي واجهت الدولة وهذا يمثل جانباً عملياً في عملية الأخذ بهذا النظام .

لذلك سار سلاطين الدولة على ذلك النظام ، فمنحوا القلاع والمدن والولايات إقطاعاً للقادة من مماليكهم وذلك مقابل الخدمات العسكرية التي يؤدونها لهم وقت الحروب ، وعلى هذا الأساس صار معظم أراضي فارس والجزيرة والشام مقسّماً إلى إقطاعات عسكرية يحكمها مماليك السلاجقة وهؤلاء جعلوا لأنفسهم جيوشاً من المماليك في مختلف الولايات ، حتى إذا دعت الحاجة إلى حضورهم للخدمة في الحروب ، جاء الوالي المملوكي بمماليكه وعدته وسلاحه للمشاركة في القتال .(٣٠) بهذا نستطيع القول إن الإقطاع العسكري السلجوقي كان مبنياً على فكرة الإقطاع مقابل الخدمة وفيه استمرار لحدٍ ما لما جرى زمن البويهيين ، لكنه لم يكن على نفس الصورة التي كان عليها زمن البويهيين ، لأنه نظام الملك لم يرغب في أن يكون هذا النظام صورة طبق الأصل لما شهده في العهد البويهي .

لذلك اتجه به نظام الملك نحو مبدأ الوراثة ليحقق به الأغراض التي من أجلها وضع في الدولة السلجوقية ، ووجد أنه بهذا يمكن تحقيق تلك الأغراض ، ولكن لم يظهر مبدأ الوراثة في أيامه بشكل واضح ، من حيث التطبيق ، بل بدأ التطور في هذا الموضوع في أيام نظام الملك إلى أن أصبح اقطاعاً وراثياً في أواخر الفترة السلجوقية .(٣١)

أما المقريزي في خططه فقد ذكر أن السلاجقة عدلوا النظام الإقطاعي فجعلوا الإقطاعات وراثية . ولم يذكر نظام الملك بالاسم كصاحب لهذا التعديل في مقابل الخدمة العسكرية ، ذلك لأنهم كانوا قبيلة من البدو همهم اجتذاب أكبر عدد ممكن إلى الجيش ، وظنوا أنهم بذلك يضمنون لأنفسهم جيشاً مخلصاً ، ويقول المقريزي « إن جندياً في جيش الأمير السلجوقي أتابك(٣٢) ، نور الدين صاحب حلب قال : الإقطاعات أملاكنا يرثها أولادنا ، الولد عن الوالد فنحن نقاتل عليها »(٣٣) .

ومن الأسس التي وضعها نظام الملك في الاقطاع العسكري السلجوقي واختلفت عنه في عهد البويهيين تفريقه لإقطاع الجندي الواحد في بلاد مختلفة ولم يجعله جملة واحدة في بلد واحد ، فقد جعل نصفه أحياناً على بلد في آسية الصغرى ونصفه أحياناً على بلد في أقصى خراسان .(٣٤) حتى لا يقوى المقطع بما يكون له من عصبية وقوة قد تكون خطراً على الدولة ، واتخاذ نظام الملك هذا الأساس كان إجراءً وقائياً ليحد من خطورة المقطع على السلطة المركزية .

ومما يجدر ذكره أن هذا التطور الذي حدث في الإقطاع العسكري السلجوقي كان مستمداً من نظرة السلاجقة القبلية التي تستند إلى الملكية المشتركة للأرض وتراث البويهيين في الإقطاع العسكري ، ثم أن نظرة الدولة السلجوقية كما عرضها نظام الملك كانت مبنية على أساس بأن الأرض وأهلها تعود للسلطان ، وهذه النظرة أكسبت الإقطاع العسكري أساساً نظرياً بالإضافة إلى أسسه العملية التي قام عليها .

كذلك فإن الإقطاع العسكري السلجوقي الذي كانت مظاهره الواضحة قد ظهرت أيام قوة السلاجقة والذي بني على أشخاص من كبار مماليكهم أطلق عليهم الأتابكة ومنحوا الإقطاعات الكبيرة مقابل قيامهم على شؤون الأبناء وتأدية الخدمة العسكرية وقت الحرب ، هؤلاء الأتابكة سرعان ما صاروا أصحاب النفوذ الفعلي في تلك الإقطاعات حيث انتهزوا ضعف الدولة السلجوقية وتفككها واستقلوا بولاياتهم شيئاً فشيئاً حتى اقتسموا المملكة السلجوقية فيما بينهم ،(٣٥) وعن طريق هؤلاء انتقل الإقطاع العسكري واستقرت مبادئه في الدول التي نبتت وتفرعت في أحضان السلاجقة ثم ورثتهم من بعد ومن هذه الدول ، الدولة الزنكية .(٣٦)

أما الفاطميون ، فعهدهم يمثل فترة انتقالية ما بين الزنكيين والأيوبيين من ناحية الإقطاع العسكري ، فالتطورات التي حصلت في عهدهم مهّدت لإدخال الإقطاع العسكري إلى دولة

الأيوبيين ، في الوقت الذي كان طبيعياً أن تسير الدولة الأيوبية في التوزيع الإقطاعي العسكري على سنن أساتذتها من السلاجقة وآل زنكي .

لقد بدأ صلاح الدين الأيوبي فعلاً منذ صار نائباً لنور الدين بعد وفاة العاضد عام ١١٧١ م وقبل أن يستقل بالبلاد ، يقول المقريزي « وأما منذ كانت أيام صلاح الدين يوسف بن أيوب ، فإن أراضي مصر كلها تقطع للسلطان وأمرائه وأجناده » .(٣٧)

وفي مكان آخر من خططه يقول المقريزي « واعلم أنه لم يكن في الدولة الفاطمية بديار مصر ولا فيما قبلها من دول أمراء مصر لعساكر البلاد إقطاعات ، بمعنى ما عليه الحال اليوم – أي منذ زمن المقريزي في القرن الخامس عشر الميلادي وإنما كانت البلاد تضمن بقبالات ،(٣٨) معروفة لمن شاء من الأمراء والأجناد وأهل النواحي من العرب والقبط وغيرهم » .(٣٩)

وما نستنتجه من المقريزي أن الإقطاع العسكري دخل مصر بدخول صلاح الدين الأيوبي إليها وعلى أساس أنه لأول مرة تم فيها توزيع البلاد إقطاعات بين السلطان وجنوده .

## ثالثا : النظام الإقطاعي في عهد المماليك

استمد النظام الإقطاعي المملوكي مقوماته الأساسية من عنصرين : الأول الإقطاع الإسلامي السلجوقي والأيوبي خاصة ، والثاني الإقطاع اللاتيني على النحو الذي نقله الصليبيون من بلادهم إلى الإمارات التي كونوها في الشرق الأدنى الإسلامي والمسيحي على السواء .(٤٠)

والحقيقة أن معظم مقومات الإقطاع المملوكي جاءت من الإقطاع السلجوقي والأيوبي ، أما ما جاء من الإقطاع اللاتيني ، فقد حدث تأثيره في فجر عهد المماليك ، وهو تأثير ضعيف .(٤١)

لقد كانت دولة المماليك دولة إقطاعية ،(٤٢) واعتبر عهد سلاطين هذه الدولة ( ١٢٥٠ – ١٥١٧ ) العصر الذي اكتملت فيه النظم الإقطاعية الحربية في منطقة الشرق الأدنى ، فقد نشأ المماليك في هذا النظام زمن الأيوبيين وأقاموا دولتهم الإقطاعية الكبرى على أنقاض دولة أساتذتهم من الأيوبيين واعتبرت الأرض ملكاً للسلطان وجنوده وهو الاعتبار الذي وضح زمن السلاجقة .

ومما يجدر ذكره أن السلاطين من بني أيوب اصطنعوا طوائف من الأجناد المماليك ووضعوا لإعدادهم والترقي بهم وتوليتهم المناصب نظماً خاصة واقطعوهم الأراضي حتى تولى المماليك الحكم ، فذهبوا في تطبيق هذا النظام إلى غايته ، وربطوا بين نظام الأراضي والأداة العسكرية على نحو لم تعرفه الدولة الإسلامية من قبل حتى أصبحت الأرض وكأن لا وظيفة لها إلا « إعاشة الأجناد ، وأصبح هؤلاء المماليك الذين تولوا السلطة يشكلون طبقة حاكمة منظمة بشكل جيوش اقطاعية في غالبيتها من عناصر أجنبية الأصل ، ففي القرنين الثالث عشر والرابع عشر للميلاد كان أكثرهم من الأورود الذهبي ( القبائل التترية في روسيا الشرقية ) وفي القرن الخامس عشر والسادس عشر كان معظمهم من القوقازيين والجراكسة بنوع أخص وكل هؤلاء كانوا ينسبون أنفسهم إلى الأتراك .(٤٣)

**من هنا كانت أصول الإقطاع المملوكي ، إقطاعاً حربياً في صفاته العامة ولذلك يقول المقريزي « إن أرض مصر زمن المماليك كانت تنقسم إلى سبعة أقسام :**

**١ ـ قسم يجري في ديوان السلطان وهو ثلاثة منه ما يجري في ديوان الوزارة وما يجري في ديوان الخاص وما يجري في المفرد .**
**٢ ـ والقسم الثاني أقطعية السلطان للأمراء والجند .**
**٣ ـ وقسم جعل وقفاً على الجوامع والمدارس .**
**٤ ـ أرض الأحباس .**
**٥ ـ ملك يباع ويشترى ويورث .**
**٦ ـ قسم لا يزرع للعجز من زراعته .**
**٧ ـ قسم لا يصله ماء النيل فهو قفر ولا يزال كذلك .(٤٤)**

وما تجدر ملاحظته في هذا التقسيم ، القسم الثاني وهو الإقطاع الحربي ، ومع ذلك فإن جميع الأقسام الأخرى رغم مسمياتها المختلفة تعرضت للتوزيع الإقطاعي ، يقول القلقشندي « كانت البلاد بجملتها جارية في الدواوين السلطانية وإقطاعات الأمراء وغيرهم من سائر الجند إلا النزر اليسير مما يجري في وقف ملوك مصر على الجوامع والمدارس والخوانق ونحوهما مما لا يعتد به لقلته » .(٤٥)

إن هذا النظام الإقطاعي المملوكي العسكري الذي شمل معظم أراضي الدولة المملوكية

تميز باكتمال النظم العسكرية فيه وبالتالي فلا بد من الخوض فيه لإبراز صفاته العملية ومنهجه الذي سار فيه المماليك كدولة إقطاعية عسكرية .

الإقطاعية(٤٦) ، في عهد المماليك هي كناية عن إخاذة ( تعرف بالخبز أو المثال )(٤٧) تمنحها الدولة للأمراء والفرسان وتعتبر ملكاً مؤقتاً لهم يستغلونه حسبما يشاؤون ، إذ تتنازل الدولة عن هذه الإقطاعات فتتقسم على الأمراء والفرسان تبعاً لرتبهم العسكرية(٤٨) . كتب القلقشندي « تجري الاقطاعات في الدولة المملوكية على الأمراء والجند وعامة اقطاعاتهم بلاد وأرض يستغلها مقطعها ، ويتصرف فيها كيف شاء ، وربما كان فيها نقد يتناوله من جهات وهو القليل ويختلف باختلاف أربابها » .(٤٩) لكن تراعي الدولة أن يكون دخل الإقطاعية كافياً لسد فاقتهم ، لذا كانت الدولة تفرض على آخذي معظم الإقطاعات الصالحة للزراعة رسماً أو ضريبة تدفع من دخلها في بدء كل عام للحكومة الرئيسية ، كذلك فإن الإقطاعات لم تقتصر على مختلف أنواع الأراضي بل تعدتها إلى جميع موارد الدولة وهذا ما يؤكده القلقشندي حيث يقول « صارت الإقطاعات ترد من جهة الملوك على سائر الأموال من خراج الأراضي والجزية وزكاة المواشي والمعادن والعشر وغير ذلك .(٥٠)

لقد تركزت غالبية الإقطاعات في العهد المملوكي في رجال السيف ، وتنصرف كلمة رجال السيف إلى السلطان وأمرائه وأجناده أي إلى الجيش المملوكي بأجناسه وفرقه المختلفة ، فقد كان الجيش المملوكي جيشاً إقطاعياً يتألف من ثلاثة أقسام رئيسية :

**القسم الأول** : أجناد الحلقة ، وهم فرسان يأتمرون بإرادة السلطان دون أن يكونوا ملكاً له .(٥١)

**القسم الثاني** : يعرف بالمماليك الملكيين وهم ملك السلطان ينعتون بالمشتروات والسلطانية والسيفية .

**القسم الثالث** : يشتمل على الأمراء ومماليكهم .(٥٢)

ومما يجدر ذكره أن أول رجال السيف هو السلطان ، ويعرف إقطاعة باسم الخاص السلطاني ، والخاص السلطاني غير الأملاك الشريفة السلطانية ، فالخاص هو الإقطاع الذي يحوزه السلطان ، وحسب القاعدة العامة في التوزيع الإقطاعي ، فقد كان خراج مصر يقسم إلى أربعة وعشرين قيراطاً ، توزع أجزاؤها على القرى توزيعاً متناسباً مع طاقتها ، فقد اختص السلطان

فيها بأربعة قراريط وعشرة قراريط للأمراء والعشرة قراريط الباقية اختص بها أجناد الحلقة .(٥٣) .

ومن خلال مبدأ التوزيع الإقطاعي الذي كانت تقوم عليه دولة المماليك فإن الأراضي المقطعة كانت ثلاث درجات من حيث الري والخصوبة ووفرة الإنتاج وبطبيعة الحال فقد اختص السلطان وكبار أمرائه على قدر منازلهم بأجور هذه الأراضي ويسمي القلقشندي هذا النوع من الأراضي ( البلاد النفعية الكثيرة التحصيل ) أما المتوسطة الجودة فتقطع للمماليك السلطانية ويلي ذلك أرض الدرجة الثالثة ، وهذه تقطع لأجناد الحلقة والعربان والتركمان .(٥٤)

لقد كان طبيعياً بعد أن ترسخت أقدام النظام الاقطاعي العسكري ، أن تحدث فيه تطورات في أجهزته المتعددة ، بعد أن تعدى مرحلة فجر دولة المماليك وأن تصبح له قواعد معينة وثابتة تغطي كافة إداراته ليصل هذا التطور إلى مرحلة اكتمال الصفة العسكرية لهذا النظام ولتصبح دولة المماليك دولة اقطاعية عسكرية بمعنى الكلمة .

لقد أصبح لهذا النظام إدارة ، وتشمل هذه الإدارة ورأسها السلطان : الدواوين والموظفين المنوط بهم أمر النظر في الإقطاع ، وأول هذه الدواوين ديوان الجيش فهو مظنة الإقطاعات أي سجلها على قول القلقشندي ،(٥٥) ويسميه المقريزي أيضا ديوان الإقطاع ،(٥٦) فقد كان عبارة عن مجلس حكومي مختص بحق إسناد الإقطاعات ومراقبتها ، وله مكتب رئيسي في القاهرة وينقسم إلى فرعين :

١ ــ ديوان الجيش المصري مخصص لمصر .

٢ ــ ديوان الجيش الشامي مخصص بالإقطاعات السورية واللبنانية والفلسطينية .(٥٧) .

وكان هذا الديوان من أكبر الدواوين المختصة بالشؤون المالية .(٥٨) حيث تحسب فيه مدخول الإقطاعات .(٥٩)

وقد برزت أهمية الدواوين في النظام الإقطاعي المملوكي عندما أدخلت اقطاعات السلطان في الدواوين السلطانية التي تقع في أربعة أصناف واعتبر ذلك تطوراً ملحوظاً في إدارة الإقطاع المملوكي ، وهذه الأصناف الأربعة هي :

الصنف الأول يشرف عليه ديوان الوزارة والصنف الثاني ويشرف عليه ديوان الخاص ،

وفي عهد السلطان برقوق تطور الإقطاع مرة أخرى بإنشاء الديوان المفرد الذي أفرد له السلطان بلاداً معينة ، ثم أحدث ديواناً آخر هو ديوان الأملاك .(٦٠)

ومن مظاهر اكتمال النظام الإقطاعي المملوكي عملية التوزيع الإقطاعي التي كانت تتم ضمن أسس معينة تخضع لأحوال عديدة وعوامل متعددة .

ومن هذه الأحوال وهي أحوال عامة ، وهي أنه عند قيام سلطان جديد يعمل هذا السلطان على تدعيم عرشه ، حتى لو اقتضى ذلك مجاملة سلفه المعزول ، خاصة وأن تغير السلطان يقترن في معظم الأحوال بكثير من إحداث الفتن والمنافسة ، فلا بد لولي الأمر الجديد من إجراء حركة توزيع ومناقلات أو زيادة أو عزل . أو أثناء قيام أحد الأمراء بتدبير المملكة نيابة عن السلطان الذي لم يبلغ سن الرشد أو عند انحلال الإقطاع بسبب وفاة صاحبه أو مصرعه .(٦١)

كذلك إذا ما اتسعت رقعة الأرض سواء أكان بالفتح الخارجي أم بإصلاح الأراضي البور وزعها ولي الأمر اقطاعات بين أقرانه وأجناده وسائر المماليك على هذه القاعدة حسب أصول شرعية(٦٢) ، ومن الوسائل العامة العادية الكثيرة الوقوع في عصر المماليك في التوزيع الإقطاعي ما هو معروف بعبارة عرض الجند .(٦٣)

ومما يجدر ذكره أن هذه التوزيعات قد تكون محلية وفي نطاق محدود وقد تكون عامة شاملة وهناك توزيعات إقطاعية تتم ضمن أحوالاً ثانوية يمكن أن يتم فيها التوزيع الإقطاعي عند المماليك كأن يكون للسلطان هواية خاصة فيمنح في سبيلها الإقطاعات الواسعة وبعض الأحوال الأخرى .(٦٤)

ولكن يبقى أنه قد توجد عوامل تدفع ولي الأمر إلى إعادة النظر في التوزيع الإقطاعي إعادة شاملة عامة ومن هذه العوامل : العامل المالي والاجتماعي .

فكثيراً ما يحدث هذا التوزيع عند حاجة السلطان إلى المال لإعداد الجيوش وقت الحرب أو استجابة لرغبة في الانتقام من منافسيه ، وفي مثل هذه الأحوال وقع الاعتداء على الأوقاف الإسلامية والذمية بالحل والإقطاع .(٦٥)

ومن خلال العامل المالي والاجتماعي كان يتم التوزيع الإقطاعي كأن يتظلم الأمراء المقطعون من تراكم الخراج عليهم وعجزهم عن الدفع أو يشكو بعض الأجناد من معاملة أمرائهم ، لهذا

يجد ولي الأمر نفسه مضطراً في سبيل الإصلاح لإعادة النظر في التوزيع الإقطاعي بشكل شامل فيقوم بمسح الأراضي لحصرها ، وعرفت هذه العملية في المصطلح باسم الروك .(٦٦) وفكرة الروك كما يقول بولياك « مقتبسة عن المغول والفكرة في تطبيقها عملياً مأخوذة من التقسيم السنوي الذي يحدث في القرى كل عام » . والحقيقة فإن الروك ليس من مبتكرات المماليك أو النظام الإقطاعي المملوكي فهو نظام قديم عرفته مصر منذ فجر الإسلام ، فقد جاءت تفاصيل تنفيذ فكرة الروك من نظام تقسيم الأراضي وتوزيعها الذي يجري بين سكان القرية منذ القديم ، إذ تقرر فرض الضرائب على قاعدة ما تنتجه مساحة معينة من المحصول(٦٧) ويذكر بولياك أيضاً أن تعبير الروك استعمل بمعنى التقسيم السنوي لممتلكات الدولة على دافعي الضرائب زمن الفاطميين وهذا التقسيم كان مسبوقاً بقياس المساحة ، لكنه لم يكن صورة طبق الأصل « لروك » المماليك فيما يختص في تقسيم مشاعات القرى .(٦٨)

أما عملية الروك التي تمت في عهد المماليك فالذي هدف إليه سلاطين المماليك هو وضع حد نهائي للروك أي تقسيم الأراضي بين الإقطاعيين والسلطان ، والتقسيم يجري على الوجه التالي ؛ يأمر السلطان بإجراء كشف مستعجل يطلق عليه اسم كشف البلاد ، ثم تقسيم الأملاك بين السلطان والإقطاعيين ، وقد ضمت الدولة ثلاثة أنواع من الروك : روك الحسامي في مصر والروك الناصري في سورية ولبنان وفلسطين والروك الناصري في مصر .(٦٩)

ومن الأسس التي قام عليها الإقطاع المملوكي وأعطته شكلاً ثابتاً ما يسمى بالواجبات والحقوق الإقطاعية . ويمكن دراسة ذلك من جانبين ، أحدهما أدبي والآخر مادي ، فمن حيث الجانب الأدبي للالتزامات يقوم المقطع بأداء يمين الولاء لسيده وهو ولي الأمر القائم بوصفه سلطاناً .

أما الجانب المادي فأهمه أداء الخدمة الحربية ، وهي الأساس في حيازة الإقطاع ، حتى إذا عجز الأمير ،(٧٠) عن أداء هذه الخدمة أقام بديلاً عنه ، بل عليه أن يدفع قدراً من المال إذا لم يستطع إقامة البديل ، وهذا يؤكد خطورة الالتزام الحربي ، في الوقت الذي يتوجب على الأمير أن يقوم ضمن هذا الإلتزام بأعمال حفظ الأمن وما يتعلق بها في الداخل والخارج .

إن موضوع الواجبات بطابعها المادي قد أعطت التطور في الإقطاع المظهر الأساسي وهو المظهر العسكري ، ولذلك تقدمت مرتبة أرباب السيوف على رتبة أرباب الأقلام ولذلك فالخدمة العسكرية هي الأساس الأول لحيازة الإقطاع .

ومن مظاهر هذه الخدمة الحربية التي تميز بها الإقطاع المملوكي أن المقطع يلبي نداء ولي الأمر في وقت الحرب مع أتباعه من الفرسان المجهزين في أي وقت ولأي فترة .(٧١) ومن الجانب المادي في الواجبات : الناحية المالية ، فالمقطع ملزم بدفع الخراج ، المقرر على الإقطاعات وهو من أهم مصادر بيت المال ، ويقول القلقشندي ، هي جل البلاد في الوجهين البحري والقبلي .(٧٢)

أما الحقوق التي يتمتع بها المقطع نظير تقديمه الإلتزامات السابقة فمنها : الجانب الأدبي ، الألقاب والنعوت التي تخلع عليه وتنسب إلى الجهاد الديني لإشعال الحماس الديني وقتئذ كسيف الدين وعز الدين وركن الدين وهكذا ، يقول القلقشندي « إن المماليك ورثوا هذه الألقاب عن أساتذتهم الأيوبيين وهؤلاء ورثوها عن آل زنكي » .(٧٣)

أما الحقوق المادية التي ينالها المقطع غير المتمتع بغلة إقطاعه ما عرف باسم الاطلاقات وهي التي يحوزها من ولي الأمر ، وهناك المنح والمخصصات التي تعطى له بحكم العرف .(٧٤)

إن هذه القواعد والأسس التي بني عليها الإقطاع المملوكي وجعلت منه إقطاعاً حربياً متكاملاً ، وأصبح النظام السائد في دولة المماليك إلى الحد الذي أصبحت فيه تنعت بأنها دولة إقطاعية حربية ، هذه القواعد والأسس كان لها ظواهر ميزت هذا الإقطاع .

ومن هذه الظواهر ظاهرة كبرى ميزت الإقطاع المملوكي وهي ظاهرة المناقلات الإقطاعية ، ينفرد بها هذا النظام عن غيره من النظم المشابهة .

والمناقلات الإقطاعية تعبير ساد في مصطلح النظام الإقطاعي في مصر والشام في عصر السلاطين المماليك للدلالة على انتقال الإقطاع الواحد من يد إلى أخرى حسبما يرى السلطان ، وانفرد النظام الإقطاعي بهذه الخاصة لارتباط الإقطاعات بالوظائف والخدمات التي يؤديها المقطعون للدولة في شخص السلطان ، وما المقطعون على أخلافهم إلا موظفون في حكومة مركزية على أشد ما تكون المركزية .(٧٥)

والحقيقة التي يمكن أن نتوصل إليها في دراستنا السابقة للإدارة المحلية للإقطاعات واستغلالها أن هناك أربع حقائق كبرى مميزة لهذا الاستغلال المحلي البحث .

أولى هذه الحقائق ، بروز الجانب التقني والتشريع والجدل الفقهي في كيفية تسليم الأرض للفلاحين .

وثانيها أن هذا الاستغلال لم يختلف في تفاصيله في إقطاع السلطان عنه في إقطاع الأمير والفارق في المسميات فقط .

والحقيقة الثالثة لم يعن الأمير المقطع بالإقامة في إقطاعه ليرعى شؤونه ، بل أقام في القاهرة في قصوره أو حيث تكون وظيفته ، وهذه الظاهرة من خصائص النظام الإقطاعي في دولة المماليك ، هو عدم إقامة المقطع في إقطاعه لأن الاقطاع نفسه غير ثابت وغير مضمون البقاء في يد صاحبه في أي وقت . أما أجناد الأمراء فعاش أغلبهم في إقطاعاتهم لأنهم فوق وظيفتهم الحربية التي يؤدونها عند الطلب للنفير العام يتولون شؤون الإدارة الإقطاعية اليومية .

أما الحقيقة الرابعة ، فهي خضوع الاستغلال المحلي لتدخل السلطان ، وهذا التدخل نشأ عن شدة حرصه على حصوله على حقوق من المقطعين وهذا أمر طبيعي في دولة إقطاعية منح الإقطاع فيها كما تمنح الوظائف .(٧٦)

ومما لا شك فيه أن الإقطاع الحربي المملوكي ، بلغ درجة من التنظيم خاصة في أوج دولة المماليك وأصبحت له مظاهره المتعددة وخصائصه الثابتة وساد بطريقة صبغت فيه الدولة بهذه الصبغة التي جعلت منها دولة إقطاعية حربية بكل ما في الكلمة من معنى .

ولكن في أواخر العهد المملوكي دخلت هذا النظام عناصر أفسدته ومهدت لانهياره . ومن هذه العناصر إبطال الاقطاع الوراثي الذي أخذه المماليك عن الأيوبيين ،(٧٧) ففي فجر الدولة المملوكية كانت الإقطاعات وراثية تعطى لولاة السلطان أو لأصحاب القوة البدنية من الورثة بغية مساعدتهم على إتمام الواجب العسكري كفرسان لامعين ،(٧٨) ولكن بمرور الزمن زالت طبقة الإقطاعات الوراثية وأخذ الإقطاعيون يبذلون كل ما في وسعهم ليسجلوا بأسماء سلالاتهم ولو جزءاً يسيراً من ممتلكاتهم .(٧٩) في الوقت الذي حرص فيه أمراء المماليك أنفسهم على ألا تصبح السلطة وراثية وبالتالي ينتقل إقطاع المرشح للسلطة بعد تربعه على عرشها إلى أمير آخر .(٨٠)

ونشير أيضاً إلى ما أصبحت تجري به عادة المماليك من بيع الإقطاعات « الافراغ » أو النزول عنها ، وبذلك دخلت طوائف شتى من غير أهل الجندية في صفوف الجندية من أهل الحرف أو الفلاحة أو غيرها ، يفيدون من خيراتها ، ولكنهم يتجنبون أعبائها وكذلك سمح لطوائف من الأمراء بأن يوفدوا إلى الحرب من ينوب عنهم ، ولذلك أخذت تنحل الرابطة القائمة

بين الأرض وأهل الجندية ، فكان ذلك أقوى معول هدم للإقطاع الحربي المملوكي والذي مهد لانهيار الدولة المملوكية .(٨١)

إن الإقطاع المملوكي أصبح إلى حدٍ ما في أواخر عهد الدولة المملوكية عبارة عن أداة للتعيش والنفقة على الجند وابتعد عن مجرد أداة للحكم ، كذلك أصبح الأمراء في أكثريتهم منتجين ، وبالتالي فقد برزت في الإقطاع الحربي المملوكي مظاهر جديدة دلت على فقدان أصوله العسكرية وهذا ما أدى إلى أفول هذا النظام ، حيث كانت الصفات العسكرية بارزة فيه في عهد فجر الدولة وفي عنفوان قوتها .

## رابعاً : النظام الإقطاعي العثماني

أخذت الدولة العثمانية بالنظام الإقطاعي في وقت مبكر جداً من تاريخ آل عثمان ومن المحتمل أنه قد اتبع بالفعل منذ بداية حكمهم .(٨٢)

لكن لم يكن هذا النظام من اختراع العثمانيين في الإسلام ، فقد اقترب هذا النظام كثيراً من النظام الذي اتخذ في عصر السلاجقة . ويعتقد بعض المؤرخين أن النظام الاقطاعي العثماني مستقى من النظام البيزنطي ، وإذا كان النظام الإقطاعي الذي لجأ إليه السلاجقة في آسيا الصغرى وهو النظام الذي كان النظام العثماني تقليداً مباشراً له قد اختلف عن الإقطاع في الدولة السلجوقية الأم في فارس والعراق ، فقد يكون ذلك لتأثره بالنظام البيزنطي ولا يرجع ذلك إلى أن آسيا الصغرى بقيت بالفعل جزءاً من الامبراطورية الرومانية الشرقية حتى احتلالها على أيدي السلاجقة ، بل يرجع أيضاً إلى أن آسيا الصغرى بعد الاحتلال الذي لم يكن سوى احتلال جزئيٍّ ، ظلت متاخمة لأملاك كانت لا تزال تابعة للدولة البيزنطية ، ولذلك كان من السهل على العثمانيين الاقتباس من النظم البيزنطية وحيث ورثوا أملاك تلك الدولة في أوروبا .(٨٣)

ومما يجدر ذكره أن الدولة العثمانية ظهرت دولة غازية على حدود مدنيات متنافسة ، وظلت دولة غازية في جوهرها على الرغم من كل التطورات التي أعقبت نشوءها ، وهذه النشأة هي التي وسمت الامبراطورية العثمانية بسماتها المميزة ، أي أصبحت دولة عسكرية ، وأصبحت حضارتها القائمة على الحدود المزدوجة أشد تحررا من حضارات البلاد الإسلامية القديمة وأقدر منها على تلقي التأثيرات الجديدة .(٨٤)

لقد نشأت الدولة العثمانية بطبيعة عسكرية ، تحرص على أن يصبح المالك الحقيقي لكل البلاد التي تفتحها ، وبعد نشوئها غلبت النظرية السياسية العثمانية القائمة على حق السلطان المطلق بوصف الامبراطورية ممتلكات خاصة له ، ومن ضمن هذا الإطار تميز الحكم العثماني بأنه حكم عسكري بمعنى أنه يتفرع من الجيش العثماني أداة الحكم في الولايات ، فالجيش أداة للحرب وأداة للحكم معاً .(٨٥) ومن ضمن هذا الإطار أيضاً نظم العثمانيون دولتهم على أساس إقطاعي عسكري ، وأبقت الدولة العثمانية على الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي كانت سائدة لدى الشعوب الخاضعة حتى افتتاحها ، لذلك بقيت الأرض كالسابق في ظل الإقطاعات القديمة ، ومن هنا اتخذ العثمانيون النظام الإقطاعي المملوكي أساساً في تنظيم الأراضي في البلاد التي كانت تابعة للمماليك فلم تغير السلطنة العثمانية النظام الاجتماعي السياسي أي البنية الاقتصادية القائمة على الإقطاع وإنما غيرت الإقطاعيين وأجرت تقسيمات جديدة .(٨٦)

ما نلاحظه أن النظام الإقطاعي العثماني صاغته مؤثرات حضارية استمدت أصولها من عناصر متعددة ومن طبيعة الدولة العثمانية خاصة من حيث نشأتها كدولة عسكرية غازية .

أما اتجاه العثمانيين نحو الإقطاع وصبغ دولتهم بصبغة إقطاعية كان حصيلة لما سبق ذكره ومحصلة لمتطلبات الدولة العثمانية ، كما أحاط بذلك ظروف وعوامل جعلتهم يأخذون به ويطورونه بالطريقة التي تفي بحاجاتهم الأساسية ضمن الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي ورثوها ووجدوا أنفسهم في خضمها .

لذلك ومن خلال تلك المنطلقات ، فقد نظم العثمانيون دولتهم على أساس إقطاعي عسكري .(٨٧) ورحب السلاطين العثمانيون به منذ البداية ، لأنهم وجدوا أنه بهذا النظام يوفرون أسباب العيش لفئات مختلفة من الجند ، بدلاً من النفقة عليهم باعتبارهم قوة ثابتة ، وقد تضمن منح أراض لهؤلاء المحاربين ، وفي مقابل ذلك كانوا يلزمون بأداء الخدمة العسكرية ، لهذا كان عليهم أن يجهزوا أنفسهم ويعدوا الخيل ليس فقط لأنفسهم ، ولكن عادة لعدد من الأتباع يختلف باختلاف مساحة كل إقطاع ، وعلى هذا النحو وجدت الإقطاعات .(٨٨)

لقد كان ضروريا بالنسبة للعثمانيين لاتصاف دولتهم بالطبيعة العسكرية أن يكون هناك جيش متأهب للسير لدى أية إشارة ، لأن الحرب عند دولة غازية كالامبراطورية العثمانية كانت حالة تكون دائمة ، ولما كانت الفضة وهي العملة الوحيدة في تلك الأيام نادرة ، فقد كانت الدولة العثمانية مضطرة أن تجمع موردها المالي الرئيسي وهو في هيئة سلع ، وهذه الضرورة ألجأتها

إلى أن تقسم الأرض المفتوحة بين جنودها الكثيرين مع تخصيص هذه الضرائب رواتب لهم .(٨٩)

وكان من أغراض الدولة العثمانية من النظام الإقطاعي وخاصة في بداية عهدها أن تخفف عن الإدارة المالية للدولة عبء جمع الضرائب وأداء مرتبات الجند نقداً في الوقت الذي يتم فيه ربط الفرسان بالأرض خاصة في فترة الاتساع السريع للامبراطورية والفتوح الجديدة مما أوجد طبقة من الفرسان المسلمين المرتبطين بالفاتحين وهذا حال دون اتخاذ الفتوح مجرد احتلال عسكري ،(٩٠) في الوقت الذي ضمن فيه سلاطين الدولة العثمانية زراعة الأرض وضمنوا من جهة أخرى الحصول في أوقات الحرب على قوات لازمة دون تكاليف تذكر لأن صاحب الإقطاع كان يأتي للحرب ومعه سلاحه وجواده ، وهذا يفسر لماذا طبق نظام الإقطاع على فرق الفرسان في الجيش العثماني دون المشاة ، ثم إن هذا النظام كان يغني الدولة عن دفع مرتبات الجنود أوقات السلم .(٩١)

وللخوض في الإقطاع العثماني لإدراك تفاصيله ومدلولاته لابد من التعرض لأنواعه وواجبات المقطعين وحقوقهم ، ثم خصائص ذلك النظام وأخيراً تدهوره وانحلاله .

والخوض في أنواعه يتم عن طريقين : الأول الهيكل الذي بني عليه وهو التنظيم العسكري الذي تميزت به الدولة العثمانية ، والطريق الثاني هو الأرض التي تمثل الأساس الذي يشكل الإقطاعات ، أو بمعنى آخر للإقطاع العثماني وجهان عسكري وأرضي .

لقد سيطر على الدولة العثمانية منذ بداية تكوينها وخلال نموها المبكر فئة المحاربين المسلمين أحرار المولد ، وقد شكل هؤلاء المحاربون طبقة عسكرية إسلامية ( السباهيون )(٩٢) ، الذين يتشكلون ضمن مجموع النظام الاجتماعي العثماني والذين يؤلفون خيالة إقليمية في المقاطعات ،(٩٣) ، وينسب تنظيمها إلى الوزير ( ديمور طاش باشا ) في عهد مراد الأول ( ١٣٥٩ ميلادية – ١٣٨٩ ) ، وجعل إعلامهم اللون الأحمر والذي أصبح شعار الدولة العثمانية .(٩٤)

لقد خصصت الدولة للسباهيين ملكيات عقارية ، من خلال الإقطاعات التي أوجدتها لإعالة هؤلاء الفرسان والتي كانت تعرف باسم دير يلكات ( جمع دير يلك ) بمعنى رزق .(٩٥)

وفي هذه الحالة كانت هذه الإقطاعات تسمى تيمار وزعامت .(٩٦) وتؤخذ أصلاً من أراضي الدولة ( الأراضي الميرية ) أو الميري وهي أكثر أنواع الأراضي انتشاراً .(٩٧)

وكان التمييز بين التيمار والزعامت تمييزاً مالياً ، فالإقطاع الذين يدر دخلاً يتراوح بين ٢,٠٠٠ و ٣,٠٠٠ إلى ١٩,٩٩٩ أقجة ،(٩٨) سنوياً كان يسمى تيماراً ، أما الإقطاع الذي يدر أكثر من ذلك إلى ٩٩,٩٩٩ أقجة ، فكان يسمى زعامت ، وكل واحد من الإقطاعين كان من الممكن أن يتكون من جزئين هما الأرض الأصلية المسماة « قليج »(٩٩) ، والإضافات المسماة « ترق » التي تمنح كل منها بقصد توفير عشر الدخول التي يدرها « القليج » وكانت أجزاء الإقطاع المكتوبة من هذه الإضافات تسمى حصة(١٠٠) وفي حالة شغورها ـ بعكس ما كان عليه الحال بالنسبة إلى القليج ـ كان من اقتطاعها منه من جديد وإضافتها إلى ملكيات أخرى .(١٠١)

ويذكر جب وبوون سبب وضع هذه القاعدة « بقصد تشجيع فرسان السباهي » على القيام بمهامهم على أكمل وجه ، فإلى جانب إمكان تجريدهم من أملاكهم بشكل مؤقت أو دائم في حالة عدم قيامهم بواجبهم على الوجه المرضي يجزي المالك الذي يقوم بواجبه على نحو مرض بمثل هذه الترقيات(١٠٢) « والذي كان يحدث أن السباهية العاديين من أصحاب التيمارات كانوا في فجر تاريخ الدولة على الأقل يطمحون إلى الترقي إلى مرتبة زعيم أي صاحب زعامت » ، وكان كبار الضباط من السباهي هم حكام الولايات .

أما الفئة الثالثة في الإقطاعات فكانت أكبر من زعامت وتسمى خاص ، وهي الإقطاع الكبير الذي يزيد واردها على ١٠٠,٠٠٠ أقجة ،(١٠٣) وكان بعضها من هذا النوع ملكاً خاصاً للسلطان وتسمى خواصي همايون ،(١٠٤) ويمنح بعضها الآخر للولاة وأفراد الأسر الحاكمة والمقربين إليهم ، كما ألحق ببعض المناصب الإدارية لينفق أصحاب هذه المناصب من وارداته .(١٠٥)

ومن أنواع الإقطاعات نوع رابع يعطى للعسكر وهم طائفة المسلمين المستقرين الذين يبدو أنهم كانوا أصلاً من البدو وكذلك من الجنس التركي ، ومع ذلك ففي مقابل التعهد بخدمة السلاطين بانتظام كان كل منهم يمنح قطعة صغيرة من الأرض يعفى من دفع أية عشور أو ضرائب عنها ، ومن هنا جاء اسم مسلم ، بمعنى معفى ،(١٠٦) وكانوا يقولون أنفسهم باستثمار أراضيهم ،

فلا يقبضون أية رواتب ، ومن هنا كان وضعهم شبيهاً بوضع السباهية الذين كانوا خيالة مثلهم .(١٠٧)

أما منح الإقطاعات السابقة فقد كان في الأصل يتم على يد أعلى الإقطاعيين مرتبة وهم بكوات البكوات ( جمع بكلر بكي ) ، وحين يمنح البكلربك الإقطاع كان يعطي صاحب الإقطاع شهادة الحق الامتلاك تسمى براءة ، ولكن الحكومة المركزية سحبت هذا الحق في عام ١٥٣٠ في عهد السلطان سليمان القانوني ،(١٠٨) وحينئذ كان بكوات البكوات لا يفعلون أكثر من تزويد المرشح لأحد الإقطاعات بمذكرة أو خطاب توصية يسمى تذكرة « تقدم إلى مكتب خاص في العاصمة » .(١٠٩)

مما لا شك فيه أن السباهية كانوا يشكلون العمود الفقري في النظام الإقطاعي العسكري العثماني فكانت عليهم واجبات ولهم حقوق ، فقد كان من واجبهم أن يقوموا مقابل إقطاعهم الإقطاعات أن يخرجوا إلى الحرب متى دعوا إلى ذلك في نظير الإيرادات التي كانوا يستمتعون بها ، وإن سمح لهم في أوقات متأخرة بعدم الخروج إلى الحرب بشرط أن يقدموا بدلاً معيناً ، لكن بقي الواجب الأساسي الذي يقدمه الإقطاعي هو الخدمة العسكرية .(١١٠) ولذلك فإن المصادر تشير إلى أنه نتيجة للنظام الإقطاعي العثماني ، فإنه في عهد سليمان القانوني كانت الأراضي المقطعة في أوروبا تقدم إلى الدولة نحواً من ٨٠,٠٠٠ فارس ، في حين كانت الأراضي المقطعة في آسيا تقدم نحو ٥٠,٠٠٠ فارس ،(١١١) وفي بعض الأحوال فإن مجموع القوة التي كان يقدمها السباهية مع أتباعهم كانت تصل في بعض الأوقات إلى حوالي مائتي ألف ( بما في ذلك الأتباع الذين كانت تقدمهم الإقطاعات الخاصة ، وقد قدرت مراجع مجموع القوة المجموعة من الإقطاعات في إبان عظمة الامبراطورية بما لا يزيد على ١٤٠ ألفا أو ١٥٠ ألفا(١١٢) ، وهذه الأرقام وإن دخلها التخمين لأن الدولة العثمانية لم تكن تستطيع التأكد من الأعداد التي تحت يدها ، إلا أنه كانت لها دلالاتها العسكرية .

وفي مقابل هذه الواجبات التي يقدمها أصحاب الإقطاعات ، أعطيت لهم حقوق ، فقد خولتهم العهود التي منحهم إياها السلطان ، أن يجمعوا لأنفسهم ضرائب معينة على الأرض ، كما أنهم باعتبارهم ممثلي الدولة فقد منحوا حقوقاً في الإشراف على استعمال الأرض وتحويلها ، ولكن حدود سلطتهم وتفصيلات دخلهم ، كانت محددة تحديداً واضحاً في الدفاتر وفي صحف

« القانون نامة ويدخلون ضمن رقابة شديدة تقوم بها الحكومة المركزية ، مع أنهم كانوا يقومون بمهمات إدارية معينة لصالح السلطنة في إدارة مناطقهم وضبط الأمن » .(١١٣)

كذلك فإن منح مقاطعة من المقاطعات إلى شخص من الأشخاص ما كان يعني تمليكه القرى والأراضي التي تؤلف تلك المقاطعة ، إنما كان يعني تفويضه حق جباية الأعشار وسائر الرسوم والضرائب المترتبة عليها وكانت الأراضي والقرى والمزارع تبقى تحت تصرف مالكيها على أن يدفعوا الضرائب التي تفرض عليها إلى صاحب المقاطعة أو من يوكله تسليمها(١١٤) . وبالتالي فإنهم لم يمارسوا أية سيادة أو سلطة اقطاعية على الفلاحين الذين كانوا يعملون في إقطاعاتهم ، وكان للفلاحين في الواقع الإجارة الوراثية المضمونة على القطع التي يفلحونها ، في حين لم يكن للتيماريين مثل ذلك ، فلم تكن التيمارات قابلة للتوريث وعند قيام كل سلطان جديد كان يجري تغيير الحائزين بصورة منتظمة لمنع تحصنهم .(١١٥)

لكن من الحقوق الثابتة لصاحب الإقطاع أنه كان يتمتع به مدى الحياة ما دام يؤدي واجباته العسكرية طيلة هذه الحياة على ما يرام ، ولكون الإقطاع لا يورث بل يعود إلى الدولة في حالة وفاة صاحبه ،(١١٦) فإنه يمكن أن ينتقل إقطاعه إلى أولاده وهذا ما كان يحدث في الغالب ، لكن يمنح هؤلاء عقداً جديداً يدفعون بموجبه بدلاً نقدياً للخزينة .(١١٧)

أما محمد فريد فإنه يذكر أنه كانت إقطاعات التيمار والزعامت تورث ، لكن لا يرثها إلا الذكور من الأعقاب ، وإذا انقرضت الذرية الذكور يعود الإقطاع إلى الحكومة وهي تقطعها إلى جندي آخر بنفس الشروط السابقة ، وهي أن يسكن الجندي المقطع في أرضه وقت السلم ويقعد للحرب عند الاقتضاء على نفقته ، وأن يقدم جندياً آخر معه .(١١٨)

وما يجدر ذكره أن النظام الإقطاعي العسكري الذي ألمحنا إليه في الدولة العثمانية لم يكن عاما ، بل إنه تمثل واستقر في الأناضول والأجزاء الأوروبية من الامبراطورية أو بالأحرى ، فإن نظام الإقطاعية العسكرية كان سائداً فقط في آسيا الصغرى وفي شبه جزيرة البلقان ، أي أنها كانت داخلة في نظام التيمار والزعامت . أما في العالم العربي ، فكان هذا النظام موجوداً في بعض مناطق الحدود الواقعة شمال سورية والعراق وبعض مناطق حلب والموصل وطرابلس الشام ودمشق(١١٩) ، في حين أن معظم الإقطار العربية الأخرى ، الجزيرة العربية والعراق ومصر ، فقد كان الشائع إعطاء مقاطعات أو ولايات مقابل دفع مبلغ للسلطان ، وقدر محدود من الضرائب للخزينة ، لأنه عندما فتح السلطان سليم الأول الشام ومصر ١٥١٦ م مسح الأرض

من جديد وقسمها من حيث هي إلى أملاك واقطاعات سلطانية وفقاً للنظم العثمانية ، ففي مصر استقى بصورة عامة نظام تملك الأراضي الإقطاعية الذي كان سائداً في عهد سلاطين المماليك وكانت تعود كافة الأراضي إلى الإقطاعيين ، كذلك احتفظ الأتراك بالنظام الإقطاعي في سورية ولبنان على غرار ما فعلوه في مصر فظلت الأراضي في أيدي الأشراف الإقطاعيين العرب المحليين ، بالإضافة إلى المقطعين الأتراك وشيوخ القبائل بأسلوب شبه وراثي .(١٢٠)

وفي العراق كان السلطان يمنح أجزاء من أرضه إقطاعات لخاصته وأصفيائه على أن يؤدوا له نظير ذلك خدمات حربية وقت اللزوم ، وقد كان في هذا النظام فائدة نسبية للسلطان ، ولكن الحال لم يدم على ذلك طويلاً ، إذ أخذ أصحاب الإقطاعات في العراق يقصرون في تقديم الجنود لأن السلطان لم يعد يهب الإقطاعات للقادرين من رجاله بل للمحببين إليه ، وإزاء هذا المقطع يهمل هذا الواجب ويكتفي بجمع المال للسلطان تماماً كما كان يحدث في أقطار عربية أخرى .(١٢١) .

وهذا يعني أن الدولة العثمانية بالنسبة للإقطاع شهدت نظامين :

١ ـ النظام الإقطاعي العسكري .
٢ ـ مقاطعات أو ولايات مقابل دفع مبلغ للسلطان وقدر محدد من الضرائب للخزينة .

ويمكن إرجاع ذلك إلى أصول تاريخية وجغرافية ساعدت على هذا التمييز فالتنظيم الإقطاعي العسكري لم يمتد قط بشكل كامل إلى الأراضي العربية البعيدة الواقعة في مؤخرة الامبراطورية والتي تم فتحها في أوائل القرن السادس عشر ، حيث كان من الممكن الاستغناء عن سلاح الفرسان ، بعكس الوضع على الحدود المسيحية وفي داخل الأراضي التركية ، ولذلك لم يكن ثمة لتيمار أو زعامت في غالبية الولايات العربية ، بل كانت فيها حاميات انكشارية .(١٢٢) ولذلك فإن الأقاليم العربية كانت تلعب دوراً اقتصادياً أهم بكثير من دورها العسكري في الامبراطورية ،(١٢٣) لأن الإقطاع العثماني الذي اتخذ في الأقاليم العربية والمستمد من النظام الإقطاعي المملوكي نزعت منه صنعته العسكرية ، فقد تقرر فيه إعطاء الأراضي بمقاطعات مع بيان حدود كل واحدة والضريبة اللازمة ، ولكنها لا تعطى كتيمار مقابل الخدمة العسكرية ، بل كأمانات تدار ويرسل الوارد بعد أن يأخذ المقطع راتبه .(١٢٤)

ومن ناحية أخرى فإن للإقطاع العسكري العثماني عيوبه ، ففي الوقت الذي كان فيه هذا النظام موجوداً فإن العهد العثماني كان يتضمن اشتراطات معينة ، فالإقطاعي حتى في وقت

الحرب يؤدي خدمته العسكرية لمدة محدودة ( ٤٠ يوماً مثلاً ) ، فإذا انتهت هذه المدة يحق له العودة إلى أرضه رغم استمرار الحرب ، ثم أن الإقطاعي في أيام السلم كان يميل عادة إلى الكسل فيهمل تدريبه ويتقاعس عندما يدعى للحرب وعدم الرغبة في ترك أرضه فتتغلب عليه نزعة الفلاحة على نزعة الحرب .(١٢٥) كذلك فإن الشروط المرتبطة بخدمات الإقطاعيين لم تكن تسير على وتيرة واحدة ، فإن بعضهم كانوا يجبرون دائماً على الخروج إلى الحرب ، على حين أن البعض الآخر كانوا يقومون بالخدمة مناوبة .(١٢٦)

لقد بدأ الخلل يتسرب إلى نظام الإقطاعات العسكرية ، وذلك عندما اتسعت رقعة الامبراطورية حيث ترك السلاطين للبكلر بكوات مهمة توزيع الإقطاعات ، فاستغلوا ذلك ومنحوا تيمارات بأكملها لأتباعهم الخصوصيين وبمرور الزمن تضعضع هذا النظام ، فادخال الأسلحة النارية قلل فائدة الفرسان ، في حين بدأ السباهية يتحللون من واجباتهم العسكرية بالرشوة أو بإرسال بديل عنهم مع سعي لجعل الإقطاعات وراثية ، وأخذت الحكومة تعمد إلى أخذ الإقطاعات الشاغرة فتعطيها إلى المقربين والحاشية بتأثير الرشاوى أو تقطعها إلى ملتزمي الضرائب .(١٢٨)

ولظهور هذه العيوب والمفاسد وتغلغلها في جسم النظام الإقطاعي العسكري العثماني بدأ هذا النظام يدخل في مرحلة من الانحطاط ، ويمكن ربط ذلك بالانحلال الذي أصاب الدولة العثمانية بشكل عام ، في أجهزتها ومؤسساتها ، بفعل التفوق العسكري والاقتصادي لأوروبا وتوقف التوسع الاقليمي منذ أوائل القرن السابع عشر ، ففي ظل هذه الظروف أصيب نظام التيمار بالانحطاط ، ذلك أن الخيالة الخفيفة التي كان يوفرها السباهيون أصبحت متخلفة عسكرياً إزاء تطور الأسلحة الأوروبية والتطور المستمر في الجيوش للدولة المسيحية ، وكذلك لم يستطع هؤلاء الفرسان التيماريون مواجهة القوة النارية الثقيلة للأوروبيين بسبب هبوط قيمة مداخيلهم ، ووسط هذا الفساد المتعاظم في الدولة العثمانية اتجهت الدولة إلى تخصيص المزيد من التيمارات لكبار الموظفين لأغراض غير عسكرية ، أو امتصاصها واستعادتها إلى الخزينة ، وكان نتيجة ذلك هبوطاً كبيراً في فاعلية السباهيين في أوائل القرن السابع عشر ، ومنذ ذلك الحين بدأت الجيوش العثمانية تعتمد إلى حد كبير على سرايا من وحدات حملة البنادق أو الصكبانية .(١٢٩)

لقد أخذ الباب العالي يعمل على هدم نظام التيمار كمؤسسة مع الخيالة السباهيين حيث اعتمد على سياسة متعمدة في استرجاع الأراضي من التيماريين ، أما عن طريق ضمها إلى

ممتلكات الأسرة المالكة ومن ثم إعادة تأجيرها إلى المضاربين للحصول على مدخولات نقدية أكبر ، أو عن طريق مجرد تخصيصها لحائزين خاضعين لسيطرة موظفي القصر ، وبذلك جرى تحول عام في شكل الاستغلال العثماني من التيمار إلى الالتزام(١٣٠) ، وتحولت الإقطاعات العسكرية إلى مزارع ضريبية (Tax - Farms) تهيىء موارد نقدية متزايدة للخزينة .

وكان الباب العالي قد طور نظام الالتزام للمرة الأولى في الولايات الآسيوية الأكثر بعداً مثل مصر حيث لم يكن بحاجة إلى المقاتلين الخيالة من الطراز المحتشد في الروميللي ، وفي القرن الثامن عشر أخذ الباب العالي يمنح أعداداً متزايدة من المزارع مدى الحياة أو المالكاني (Malikane) ، وحل التيمار وخاصة في البلقان عموماً ما أصبح يعرف بنظام الجفليك (Chiflik)(١٣١) ، ولذلك فإن التفسخ الذي أخذ يصيب الدولة العثمانية ساعد على استمرار النظام الإقطاعي العسكري .(١٣٢)

وفي القرن التاسع عشر ، دخلت الدولة العثمانية في مرحلة جديدة ، فقد لازمت هذا القرن إصلاحات قام بها السلاطين العثمانيون ( التنظيمات ) ، في الوقت الذي قام فيه محمد علي بإصلاحاته أيضاً ، وكان من ضمن هذه الاصلاحات ما مَسَّ جوهر الإقطاع العسكري من شمولها لنواحي عسكرية وأخرى لها صلة بالأرض ، مما كان له تأثير مباشر في هدم الإقطاع العسكري ثم زواله .

بدأت الإصلاحات العثمانية أيام سليم الثالث وسار بها محمود الثاني ، ففي عام ١٨٢٦ ألف محمود الثاني نظام الانكشارية ، ثم أمر بتوحيد الإقطاعات مع أراضي الدولة ،(١٣٣) وهذا النجاح الذي توصل إليه جعله يلغي وحدات السباهية الإقطاعيين ، وما تبقى من الإقطاعات العسكرية ، وجرى إلغاء نظام التيمار رسمياً في عام ١٨٣١ وإن يكن قد تلاشى في الواقع قبل ذلك ،(١٣٤) وفي زمن السلطان عبد المجيد صدر المرسوم الهمايوني وكان من ضمن ما جاء فيه الغاء الإقطاع والالتزام بمبدأ تولي الموظفين للجباية مباشرة ، وفي عام ١٨٤٦ اتخذت خطوة جديدة وهي إحداث نظام البطابو ، أي منح حق استغلال أراضي للأفراد من قبل الحكومة(١٣٥) . وقد أدى كل ذلك إلى استقرار الملكية الخاصة داخل الامبراطورية وتدعم ذلك بصدور قانون عام ١٨٥٨ ، حيث أعطى هذا القانون حقوقاً محددة للوراثة لحائزي الأرض أو المنتفعين بها ، في الوقت الذي جاء في أحد بنود هذا القانون الرئيسية أنه لا يسمح لأي

شخص أن يمتلك قرية بأكملها(١٣٦) . وفي عام ١٨٦٧ حصل المالكون المحليون على الملكية القانونية لأراضيهم .(١٣٧)

وعلى الجانب الآخر كانت إصلاحات محمد علي ، وهي إصلاحات ساهمت في هدم الإقطاع العسكري ، فقد نتج عن قضاء محمد علي على غالبية زعماء المماليك في مذبحة القلعة أن شغر كثير من الالتزام الذي كان يتصرف به المماليك ، وأدى هذا إلى استرجاع الدولة الأراضي التي أصبحت بدون ملتزمين ، والملتزمون الذين كانوا أشبه بالإقطاعيين ، وعرفت أراضي الالتزام المصادرة التي ألحقت بالدولة باسم المربوط ، ثم قام بعملية الروك ( مسح الأراضي ) أيضاً ما بين ١٨١٢ و ١٨١٤ وبموجب ذلك سجلت الأراضي باسم سكان القرية وأصبحوا مسؤولين عن دفع الضرائب مباشرة للدولة دون وساطة الملتزمين ، وعمد إلى أسلوب مصادرة الأملاك التي ليس بيد أصحابها مستندات تدل على أنها ملك لهم بوصفه نائباً للسلطان وصادر جميع الإقطاعات من أصحابها .(١٣٩)

وفي النصف الثاني من حكمه ، عمد إلى إعطاء مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية المعروفة باسم ( جفتلك ) إلى أفراد أسرته وإلى بعض الأعيان وكبار الموظفين ، وكان منح هذه الأراضي يقوم في البدء على حق التصرف ، وانقلب هذا الحق في عام ١٨٣٦ إلى حق وراثي ثم إلى ملكة فردية .(١٤٠)

وبين عام ١٨٣٣ و ١٨٣٥ ألغى محمد علي الجيوش العسكرية الإقطاعية في سورية وفلسطين ولبنان ، وذلك بتجريد السكان من السلاح بالقوة دون التمييز بين الأشراف والأعيان وسواهم وأدخل نظام التجنيد العسكري ، وكان القضاء على الجيوش العسكرية الإقطاعية مقدمة لحل النظام الإقطاعي فيما يتعلق بالأراضي ، وفي عام ١٩١٤ ، بعد إلغاء الجزية السلطانية العثمانية أسدل الستار على آخر أثر شرعي لنظام الإقطاع في مصر .(١٤١)

وهكذا تكون الإصلاحات العثمانية ( التنظيمات ) والخطوات الإصلاحية التي قام بها محمد علي قد ساهمت مساهمة كبيرة في زوال الإقطاع العسكري العثماني خاصة من الناحية الرسمية ، لأن هذه الإصلاحات أصابت لب ذلك النظام المبني على دعامتي العسكرية والأرض وبالتالي أصبحت أكثر الأراضي ملكاً ، إما ملكيات كبيرة أو صغيرة وأدخل نظام الأجور المباشرة للجند وفرضت الخدمة العسكرية في الامبراطورية العثمانية على جميع المسلمين .

## • الخاتمة •

إثر قيام الفتوحات الإسلامية دمر الإقطاع القديم في البلاد المفتوحة وبدأ يبرز مفهوماً إسلامياً جديداً للإقطاع يحل محل المفهوم القديم ، حيث أصبح معناه في البلاد الإسلامية منح الأرض التي لا مالك لها مقابل الخراج أو العشور ، أو منح غلة الأرض في مقابل إعطاء شيء أو ضمانة لبيت المال أي أن الإقطاع حسب مفهومه الإسلامي هو إقطاع العطاء .

. ولكن الإقطاع العسكري بدأ يبرز نتيجة لمؤثرات خارجية لها صلة بالتسلط الأجنبي ، وأن البويهيين أول من بدأ به ، وكان إقطاعهم في الأساس إقطاعاً لوارد الأرض في أراضٍ لها زراعها وملاكها إلى الجند والقادة ، وبذلك أصبح الإقطاع العسكري عند البويهيين يعطى بدل العطاء مقابل خدمة المقطع العسكري ، ثم جاء السلاجقة الذين جعلوا من الإقطاع السياسة الرسمية نظرياً وواقعياً لدولتهم وخاصة على يد الوزير نظام الملك الذي عمم الإقطاع العسكري بعد أن نظمه .

وعندما جاء المماليك ورثوا الإقطاع العسكري البويهي والسلجوقي ، وفي عهد سلاطين هذه الدولة اكتملت النظم الإقطاعية الحربية وبرزت جوانبه العملية ، وأصبح نظاماً مرتبطاً بدولة إقطاعية ويطبق عملياً على الأرض ومن خلال المؤسسة العسكرية المملوكية المتداخلة في معظم جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

*وفي الدولة العثمانية ، كان الإقطاع العسكري قد استقي من أصول حضارية سبقت العثمانيين ومتأثرة بتلك الحضارات التي تأثر بها العثمانيون عند قيام دولتهم التوسعية حيث ورثوا أملاك حضارات تلك الدول في أوروبا وآسيا ، بالإضافة إلى كون الدولة العثمانية دولة غازية على حدود مدنيات متعددة ، كل ذلك أدّى إلى صياغة إقطاع عسكري عثماني تحتم على الدولة العثمانية أن تأخذ به لمتطلباتها ، خاصة المتطلبات المالية والعسكرية ، وشكل المحاربون في هذا النظام طبقة عسكرية كان ( السباهيون ) عمودها الفقري ، حيث خصصت لهم الدولة الإقطاعات لإعالة هؤلاء الفرسان ، والذين كانوا يخرجون للحرب مقابل إقطاعهم الإقطاعات وبقي واجبهم الأساسي هو الخدمة العسكرية .*

*ولما كان الإقطاع بشكل عام مظهر حضاري ، يلازم مجتمع الدولة ملازمة تامة ، فقد تأثر هذا النظام بجانبه العسكري في الدول التي نشأ فيها من حيث القوة والضعف ، فعندما*

فسدت أحوال دولة المماليك فسد هذا النظام وشارف على الأفول مع أفول شمس تلك الدولة . وينطبق ذلك على الدولة العثمانية مع الاختلاف من حيث إن الإصلاح الذي أصاب تلك الدولة في أواخر أيامها كان من عوامل هدم الإقطاع العسكري العثماني ، لأن هذا الإقطاع لم يعد يقدم للدولة ما أرادته منه ، ومع ذلك فقد زال بزوالها ■

## الهوامش

١ ـ عبد العزيز الدوري ، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي ( بيروت : دار الطليعة ، ١٩٨٢ )، ص ٢٣ - ٢٥ .

٢ ـ نفس المرجع ، ص ٢٥ .

٣ ـ يقال « اقتطع طائفة من الشيء أخذها والقطعة ما اقتطعه منه واقطعني إياها سأله أن يقطعه إياها ، وأقطعه نهراً أو أرضاً أباح له ذلك » . انظر : تقي الدين أحمد بن علي المقريزي (ت٨٤٥ هـ/١٤٤١ م) الخطط والآثار ج ١ ، بولاق ١٢٧٠ هـ ، ص ٩٥ .

٤ ـ دائرة المعارف الإسلامية مجلد (٤) ، دار الشعب ، القاهرة ، بالنسخة العربية ، ص ١٢٣ « إقطاع » .

٥ ـ المقريزي الخطط جـ ١ ، ص ٩٦ .

٦ ـ نفس المصدر والصفحة .

٧ ـ نفس المصدر والصفحة .

٨ ـ أحمد بن يحيى بن جابر البلاذري ( ت ٢٩٧هـ/٨٩٢ م ) ، فتوح البلدان ، بيروت ، ١٩٥٧ وما بعدها .

٩ ـ نفس المصدر ، ص ٣٨٤ .

١٠ ـ الصوافي ، الأملاك والأرض التي جلا عنها أهلها أو ماتوا ولا وارث لها واحد منها صافية والموات هي الأرض التي لا أثر فيها للزرع ولا مالك لها .
دائرة المعارف الإسلامية ج ٤ ، ص ١٢٤ .

١١ ـ الدوري : نشأة الإقطاع في المجتمعات الإسلامية ، بغداد ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، ١٩٧٠ ، ص ١٠ .

١٢ ـ نفس المصدر ، ص ١٢ .

١٣ ـ مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي ، ص ٧٢ .

١٤ ـ المقريزي ، الخطط جـ ١ ، ص ٩٧ .

١٥ ـ نشأة الإقطاع في المجتمعات الإسلامية ، ص ١٤ - ١٥ .

١٦ ـ أحمد مختار العبادي ، قيام دولة المماليك الأولى في مصر والشام ( بيروت : دار النهضة العربية ،

١٩٨٢ ) ، ص ٧٥ . وقد اعتمد العبادي في وجهة نظره تلك على : عماد الدين محمد الأصفهاني في كتابه دولة آل سلجوق ، القاهرة ١٩٠٠ ، ص ٥٥ وصدر الدين أبو الحسين في كتابه أخبار الدولة السلجوقية لاهور ، ١٩٢٣ ، ص ٦٨ .

١٧ ـ نشأة الإقطاع في المجتمعات الإسلامية ، ص ١٤ .

١٨ ـ إبراهيم علي طرخان النظم الإقطاعية في الشرق الأوسط في العصور الوسطى ( القاهرة : دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ، ١٩٦٨ ) ، ص ٢١ .

١٩ ـ ابن الأثير ( علي بن محمد الجزري الملقب بعز الدين و ٦٣٠ هـ/١٢٣٢ م ) ، الكامل في التاريخ ، القاهرة ١٣٠٣ هـ ، ص ٣٤٢ – ٣٤٣ وكذلك ابن مسكويه ( أبو علي أحمد بن محمد ت ٤٢٠ هـ/١٠٣٠ م ) ، تجارب الأمم جـ ٢ ، القاهرة ١٩٢ ، ص ٩٢ .

٢٠ ـ مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي ، ص ٨٦ .

٢١ ـ أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب المصري الماوردي ( ت ٥٤٠ هـ/١٠٥٧ م ) ، الأحكام السلطانية ، مصر ، ١٢٩٨ هـ ، ص ١٨١ – ١٨٨ .

٢٢ ـ ابن مسكويه ، تجارب الأمم جـ ٢ ، ص ٩٧ – ٩٩ .

٢٣ ـ نشأة الإقطاع في المجتمعات الإسلامية ، ص ١٨ – ١٩ .

٢٤ ـ حول النظام الإقطاعي الأوروبي في العصر الوسيط راجع : السيد الباز العريني ، الحضارة والنظم الأوروبية في العصور الوسطى ، القسم الأول ( بيروت ، دار النهضة العربية ، ١٩٦٨ ) ، ص ١٦ وما بعدها .

٢٥ ـ لمعرفة المزيد حول هذا الموضوع ، راجع : الدوري ، دراسات في العصور العباسية المتأخرة ( بغداد : شركة الرابطة للطبع والنشر ، ١٩٤٥ ) ، ص ١٢ وما بعدها .

٢٦ ـ المقـريزي ، الخطط جـ ١ ، ص ١٥٣ – ١٥٤ .

٢٧ ـ الدوري ، دراسات في العصور العباسية المتأخرة ، ص ٢٦٢-٢٦٤ .

٢٨ ـ راجع : الفتح بن علي البنداري ، دولة آل سلجوق ، مصر ١٣١٨ هـ ، ص ٥٥ .

٢٩ ـ مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي ، ص ٩٦ .

٣٠ ـ أحمد مختار العبادي ، المرجع السابق ، ص ٧٥ – ٧٦ .

٣١ ـ مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي ، ص ٩٧ .

٣٢ ـ أتابك جمعها أتابكة وهو لفظ تركي معناه الأب أو الأمير والذي يربي ابن السلطان ثم أصبح لقباً تشريعياً يمنح لكبار القواد بمعنى قائد الجيوش ونائب السلطنة .

٣٣ ـ المقريزي ، خطط جـ ٢ ، ص ٢١٦ و جـ ٣ ، ص ٣٥١ .

٣٤ ـ Bernard Lewis, The Arabs in History (London : Hutchinson's University Library, 1950), P. 148.
وكذلك : الفتح بن علي البنداري ، دولة آل سلجـوق ، مصـــر ١٣١٨ هـ ، ص ٥٥ – ٥٦ .

٣٥ ـ أحمد مختار العبادي ، المرجع السابق ، ص ٧٧ .

٣٦ ـ من أمثلة كبار الأمراء الذين حازوا الإقطاعات الحربية زمن الدولة الزنكية نجم الدين أيوب وأسد

الدين شيركوه ، فقد اقطعهما عماد الدين زنكي في عام ١١٣٨ هـ إقطاعا « سينا » في شهر زور بشمال العراق وأفرد أسد الدين بإقطاع الموزر ، وبذلك صاروا من أجناده .

راجع : طرخان المرجع السابق ، ص ٣٠ - ٣١ .

٣٧ ـ المقريزي ، الخطط جـ ١ ، طبعة بولاق ١٢٧٠ هـ . ص ١٥٦ .

٣٨ ـ قبائل وقبالات جمع قبالة وهي الأرض يتقبلها أصحابها ، أي يضمنونها بمبلغ من المال يؤدونه عنها كل سنة ، ولكل نوع من الأرض قطعة أي ضريبة خاصة تناسب حاله . انظر : شهاب الدين أحمد ابن عبد الوهاب النويري (ت ٧٣٣ هـ/١٣٣٣ م)، نهاية الارب في فنون الأدب جـ ٨ ( رقم ٥٤٩ بدار الكتب ) ، ص ٢٤٨ .

٣٩ ـ المقريزي ، الخطط جـ ١ ، ص ١٣٨ .

٤٠ ـ أحمد عزت عبد الكريم ، دراسات في تاريخ العرب الحديث ( بيروت : دار النهضة العربية ، ١٩٧٠ ) ، ص ١٠١ .

٤١ ـ A.N. Poliak, Journal of the Royal Asiatic Society 1937, PP. 97, 99.

وحول الاختلاف بين الإقطاع المملوكي والإقطاع اللاتيني ومدى تأثير اللاتيني به انظر : أحمد عزت عبد الكريم ، المرجع السابق ، ص ١٠٢ .

٤٢ ـ راجع : N. Ziadeh, Urban life in Syria under the early Mamluks, Beirut, 1953.

وكذلك : الدوري ، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي ، ص ١٠٣ وما بعدها .

٤٣ ـ أ. ن. بولياك : الإقطاعية في مصر وسورية وفلسطين ولبنان ، نقله عن الانجليزية عاطف كرم ( بيروت : دار المكشوف ، ١٩٤٨ ) ، ص ١٤ - ١٥ .

٤٤ ـ المقريزي ، الخطط جـ ١ ، ص ١٥٦ - ١٥٧ .

٤٥ ـ أبو العباس أحمد بن علي بن أحمد القلقشندي ( ت ٨٢١ هـ/١٤١٨ م ) ، صبح الأعشى في صناعة الانشا ، جـ ٣ ، طبع دار الكتب المصرية ، ص ٤٥٥ .

٤٦ ـ إن لفظة إقطاعه كانت مستعملة لممتلكات ديوان المفرد وديوان الدولة وربما أطلق عليها اسم إقطاعات ، لأن أكثر غلتها توزع على الفرسان وهذا ينطبق على الأقاطع السلطانية ، أما الممتلكات التي يحتفظ بها السلطان لنفقاته الخاصة فلا يطلق عليها اسم إقطاعة .

راجع : ابن إياس ( محمد بن أحمد المصري الحنفي ) ، بدائع الزهور في وقائع الدهور ، م ٥ بولاق ١٣١١ هـ ، ص ٤٢٠ .

٤٧ ـ جرت العادة في أحوال توزيع الإقطاعات أن يأمر السلطان ناظر الجيش بالكتابة للمستحق للإقطاع فيحرر الناظر ورقة مختصرة تسمى المثال مضمونها « خبز فلان كذا » انظر : المقريزي ، الخطط جـ ٣ ، ص ٣٥٣ .

والنويري ، نهاية الأرب جـ ٨ ، ص ٢٠٧ - ٢٠٨ .

٤٨ ـ حول الرتب العسكرية راجع : ابراهيم طرخان ، المرجع السابق ، ص ٥٨ وكذلك بولياك ، الإقطاعية

في مصر وسورية ولبنان ، ص ٢٠ – ٢١ .

٤٩ ـ القلقشندي ، صبح الأعشى جـ ٤ ، ص ٥٠ .

٥٠ ـ نفس المصدر ، جـ ٤ ، ص ٤٨٥ .

٥١ ـ في البداية كان يطلق على خاصة جند السلطان الأيوبي اسم الحلق ، ثم تطور لفظ الحلق حتى صار يدل على الجيش المملوكي الذي ينشئه السلطان دون فئات مماليك الأمراء ، وصارت الحلق أكثر الفئات المملوكية عددا . انظر : ابن الأثير ، الكامل في التاريخ ، جـ ١٢ ، بولاق ، القاهرة ١٢٩٠ هـ ، ص ٢٢ وكذلك : المقريزي ، السلوك لمعرفة دول الملوك جـ ١ ، نشر الدكتور محمد مصطفى زيادة ١٩٣٤ – ١٩٣٩ ، ص ٦٥٨ وما بعدها .

٥٢ ـ القلقشندي ، صبح الأعشى جـ ٤ ، ص ١٤ .

٥٣ ـ المقريزي : السلوك لمعرفة دول الملوك جـ ١ ، مصر ١٩٣٦ ، ص ٨٤٢ .

٥٤ ـ القلقشندي ، صبح الأعشى جـ ٣ ، ص ٤٥٨ .

٥٥ ـ القلقشندي ، صبح الأعشى جـ ١٣ ، ص ١٥٣ .

٥٦ ـ المقريزي ، الخطط جـ ٢ ، ص ٢١٧ .

٥٧ ـ بولياك ، الإقطاعية في مصر وسورية وفلسطين ولبنان ، ص ٦٥ .

٥٨ ـ النويري ، نهاية الأرب في فنون الأدب جـ ٨ ، ص ٢٠٠ – ٢٠١ .

٥٩ ـ بولياك ، المرجع السابق ، ص ٦٧ .

٦٠ ـ حول هذه الدواوين الإقطاعية راجع : القلقشندي ، صبح الأعشى جـ ٣ ، ص ٤٥٥ – ٤٥٧ .

٦١ ـ ابن إياس : بدائع الزهور جـ ١ ، ص ١٣٠ وما بعدها .
وللتوسع في ذلك راجع : طرخان ، الإقطاع في الشرق الأوسط ، ص ٦٧ – ٦٨ .

٦٢ ـ الماوردي : الأحكام السلطانية ص ١٨٥ – ١٨٧ .

٦٣ ـ كان يلجأ أولوا الأمر لهذه الوسيلة لقطع العاجز والمشكوك فيه ولأنه من أصحاب الإقطاعات أو الأجناد واستخدام غيرهم فضلاً عن توفير بعض الإقطاعات للخزانة وهذا ما يعني عرض الجند .

٦٤ ـ حول هذه الأحوال وصور متعددة عنها راجع ، طرخان ، ص ٧٥ – ٧٦ .

٦٥ ـ يذكر طرخان في كتابه ص ٧١ أن الاعتداء على هذه الأوقاف جرى مرات عديدة خلال عصر المماليك برغم معارضة الفقهاء .

٦٦ ـ الروك كلمة قبطية أصلها روش ومعناها الحبل ، ثم استعملت بدلالة على عملية قياس الأرض بالحبل وهي بدورها مشتقة من اللفظ الديموطيقي ( روخ ) ومعناها تقسيم الأرض انظر : طرخان ص ٩٦ .

٦٧ ـ انظر : H. Idris. Bell, Egypt from Alexander the Great to the Arab Conquest (0xford : 1948), P. 99.
وللتوسع في موضوع الروك راجع : المقريزي : السلوك لمعرفة دول الملوك ج ١ ، ص ٨٤١ وما بعدها ، القلقشندي ، صبح الأعشى جـ ٣ ، ص ٤٥٨ وما بعدها .

٦٨ ـ بولياك ، ص ٧٣ .

٦٩ ـ = ص ٧٤ – ٧٥ وكذلك المقريزي ، الخطط ج ١ ، ص ٨٨ .

ابن إياس بدائع الزهور ، م ١ ، ص ١٧٩ .

٧٠ ـ الأمير هو اللقب الذي استعمله الكتّاب العرب ترجمة للقب بك ، وهو لقب يخلع على كل فارس يأمر كوكبة مؤلفة من خمسة مماليك على الأقل . راجع : بولياك ، ص ٢٠ .

٧١ ـ حول الواجبات المادية التي يقوم بها المقطع في العهد المملوكي راجع : طرخان ، النظم الإقطاعية في الشرق الأوسط في العصور الوسطى ، ص ١٨٩ - ١٩٤ وللتوسع فيها راجع : المقريزي ، الخطط جـ ٢ ، ص ١٥٣ - ١٥٤ .
الأصفهاني ، دولة آل سلجوق ، مصر ١٣١٨ هـ ، ص ٥٥ .
أبو المحاسن ، جمال الدين بن يوسف ( ت ٨٧٤ هـ/١٤٦٥ م ) ، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة جـ ٧ ، طبعة دار الكتب ، ص ١٣٨ - ١٣٩ .

٧٢ ـ القلقشندي ، صبح الأعشى جـ ٣ ، ص ٤٥٩ .
المقريزي ، الخطط جـ ١ ، ص ١٦٧ - ١٧٣ .

٧٣ ـ القلقشندي ، صبح الأعشى جـ ٥ ، ص ٤٨٨ .

٧٤ ـ للتوسع في موضوع الحقوق المادية والأدبية ، راجع : طرخان ، الإقطاع في الشرق الأوسط ، ص ٢٠٥ - ٢١٨ .

٧٥ ـ نفس المرجع ، ص ٢٦٥ - ٢٧٠ .

٧٦ ـ نفس المرجع ، ص ٢٣٣ .

٧٧ ـ الدوري ، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي ، ص ١٠٤ .

٧٨ ـ شهاب الدين أحمد بن يحيى بن فضل الله العمري ( ت ٧٤٩ هـ/١٣٤٨ م ) ، التعريف بالمصطلح الشريف ، مصر ١٣١٢ هـ ، ص ٩٣ .

٧٩ ـ بولياك ، ص ٩٥ .

٨٠ ـ طرخان ، الإقطاع في الشرق الأوسط ، ص ٢٦٦ .

٨١ ـ أحمد عزت عبد الكريم ، المرجع السابق ، ص ١٠٣ .

٨٢ ـ هاملتون جب وهارولد بوون : المجتمع الإسلامي والغرب جـ ١ ، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى ( القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧١ ) ، ص ٦٧ .

٨٣ ـ نفس المصدر ، ص ٦٨ .

٨٤ ـ خليل اينجاليق : مشكلات الأرض في التاريخ التركي ، الثقافة الإسلامية والحياة المعاصرة ، مجموعة بحوث ودراسات إسلامية ( القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٦٢ ) ، ص ٤٤٣ .

٨٥ ـ محمد أنيس ، محاضرات في تاريخ الشرق الأوسط الحديث ١٥١٦ - ١٩١٤ جـ ١ مكتبة دار العالم العربي ، بدون تاريخ ) ، ص ٧٥ .

٨٦ ـ في بعض الحالات لم تبق السلطنة العثمانية على البنية الاقتصادية والاجتماعية ( الإقطاعية ) المملوكية فحسب ، بل استخدمت بعض زعماء المماليك لحكم الولايات المركزية ، ومثال على ذلك جان بردي

الغزالي انظر : اميل توما ، فلسطين في العهد العثماني ( عمان : الدار العربية للنشر والتوزيع بدون تاريخ ) ، ص ١١ ، ٢٣ .

٨٧ ـ الدوري ، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي ، ص ١١٦ - ١١٩ .

٨٨ ـ جب وبوون ، ص ٦٨ . اميل توما ، المرجع السابق ، ص ١١ .

٨٩ ـ خليل اينجاليق ، مشكلات الأرض في التاريخ التركي ، ص ٤٤٥ .

٩٠ ـ جب وبوون ، ص ٦٨ .

٩١ ـ محمد أنيس ، محاضرات في تاريخ الشرق الأوسط الحديث ، ص٧٥ .

٩٢ ـ اسباهية كلمة فارسية معناها الجيش ( سباهي وليس سيباه ومعناها الفارس ) وقد حرفها البريطانيون إلى (Sepoy) وأطلقوها على الجنود الهنود .

أنظر : عمر عبد العزيز عمر ، دراسات في تاريخ العرب الحديث ، ص ٦٠ و ٦١ هامش ٢٣ .

٩٣ ـ بيري اندرسون ، دولة الشرق الاستبدادية ، ترجمة بديع عمر نظيمي ( بيروت : مؤسسة الأبحاث العربية ، ١٩٨٣ ) ، ص ١٣ .

٩٤ ـ محمد فريد بك المحامي ، تاريخ الدولة العلية العثمانية ، تحقيق الدكتور إحسان حقي ( بيروت : دار النفائس ، ١٩٨٣ ) ، ص ١٣٢ وكذلك بيري اندرسون ، المرجع السابق ، ص ١٦ .

٩٥ ـ جب وبوون ، ص ٦٩ .

٩٦ ـ التيمار كلمة فارسية ومعناها الأصلي كل ما يعطي للمريض أو للحيوان أو حتى للأرض والنباتات من مؤونة أو عناية ، انظر : محمد فريد بك المحامي ، المصدر السابق ، ص ١٣٢ ، هامش (٢) . أما عمر عبد العزيز عمر فيذكر أنها ترجمة لكلمة (Pronoia) اليونانية وهي تقابل في اللفظة اللاتينية لفظة (Cura) واشتقت منها (Curator) اللاتينية ومعناها (Curateur) أي ناظر وقف أو وصي أو وكيل تركة أو ولي أو قيم . انظر كتابه السالف الذكر ، ص ٦١ هامش ٢٤ .

٩٧ ـ كانت الأرض عند العثمانيين مقسمة إلى ثلاثة أصناف رئيسية : أراضي الدولة ( الميري ) وأراضي المؤسسات الدينية والأراضي الخاصة ( الملك الصرف ) . انظر : لوتسكي ، تاريخ الأقطار العربية الحديث .

موسكو : دار التقدم ، بدون تاريخ ، ص ٩ - ١٠ .

٩٨ ـ اقجة أو اسبرس وهي قطعة من الفضة .

٩٩ ـ قليج كلمة تركية بمعنى سيف ، وكان هذا الركن الأساسي للإقطاعية يسمى بهذا الاسم لأن ايراداته كانت تعتبر كافية لإعالة السباهي ذاته ، ومن هنا كانت تمد السلطان بسيف في أثناء الحرب . انظر : جب وبوون ، ص ٧١ هامش (٤) .

١٠٠ ـ ترق من كلمة ترق العربية ، وحصة من كلمة حصة العربية ومعناها نصيب من تقسيم الملك .

١٠١ ـ جب وبوون ، ص ٧١ .

١٠٢ ـ نفس المصدر ، ص ٧١ - ٧٢ .

١٠٣ ـ ساطع الحصري ، البلاد العربية والدولة العثمانية ( بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٦٠ ) ، ص ٢٩ .

١٠٤ ـ كلمة همايون فارسية الأصل ، ومعناها الأصلي مبارك ، مقدس ، حسن الحظ ومن هنا ملكي .

١٠٥ ـ عبد الكريم رافق ، العرب والعثمانيون ( دمشق : مكتبة أطلس ، ١٩٧٢ ) ، ص ٤٥ وانظر بيري اندرسون ، دولة الشرق الاستبدادية ، ص ١٧ - ١٨ .

١٠٦ ـ من الكلمة العربية مسلم بمعنى معطي شيئاً أو حقاً متنازعاً عليه ، ومن هنا كان معناها في الفارسية « معنى من الأعباء العامة » .

١٠٧ ـ لمعرفة المزيد حول هذا الموضوع راجع : جب وبوون ، ص ٧٨ - ٧٩ .

١٠٨ ـ في عهد السلطان سليمان القانوني احتكرت سلطات اسطانبول حق منح الإقطاعات إلا في حالات قليلة حين يكون الإقطاع صغيراً أي حين يقل دخله عن ٦,٠٠٠ اقجة فيتحول ذلك إلى الوالي .

انظر : عبد الكريم رافق المرجع السابق ، ص ٤٦ .

١٠٩ ـ جب وبوون ، ص ٧٢ - ٧٣ .

١١٠ ـ بيري اندرسون ، المرجع السابق ، ص ١٧ .

١١١ ـ عمر عبد العزيز عمر ، المرجع السابق ، ٤٧ .

١١٢ ـ جب وبوون ، ص ٧٦ .

وانظر : Halil Inaleik, The Ottoman Empire, Conquest Organization and Economy, Collected Studies (London Variorum reprints, 1978, PP. 108 - 113.

١١٣ ـ خليل اينجاليق ، مشكلات الأرض في التاريخ التركي ، ص ٤٤٨ - ٤٤٩ .

وكذلك بيري أندرسون ، المرجع السابق ، ص ١٧ - ١٨ .

وحول الرقابة الشديدة ، يذكر عمر عبد العزيز عمر ، أن هذه الرقابة الشديدة كانت منصبة في معظمها على إقطاع التيمار والزعامت حيث كانا يخضعان لنظام التفتيش الذي قام به موظفوا الحكومة العثمانية وهم الدفتر - داريون ، أما الإقطاع الخاص فلم يكن خاضعاً للتفتيش . انظر : كتابه السالف الذكر ، ص ٤٧ .

١١٤ ـ ساطع الحصري ، المرجع السابق ، ص ٢٩ .

١١٥ ـ بيري أندرسون ، ص ١٨ .

١١٦ ـ عبد الكريم رافق ، المرجع السابق ، ص ٤٦ .

١١٧ ـ لوتسكي ، المرجع السابق ، ص ١١ .

١١٨ ـ انظر كتابه ، تاريخ الدولة العلية العثمانية ، ص ١٣٢ .

١١٩ ـ لوتسكي ، ص ١٢ .

أحمد عبد الرحيم مصطفى ، في أصول التاريخ العثماني ( بيروت : دار الشروق ، ١٩٨٢ ) ، ص ١٢٠ ، وللتوسع في هذا راجع : جب وبوون ، ص ٨ - ٩ .

١٢٠ ـ لوتسكي ، ص ١٤ - ١٥ وكذلك الدوري ، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي ، ص ١٢١ .

١٢١ ـ حسين مؤنس ، الشرق الإسلامي في العصر الحديث ، ( القاهرة : مكتبة حجازي ، ١٩٣٨ ) ، ص ٣٣٢ - ٣٣٣ .

١٢٢ ـ مصطلح انكشارية ، ديني جرى بمعنى القوات الجديدة ، مصدره الدرويش حاجي بكتاس الذي اشتهر

بورعه ، وقد جند الانكشارية من مسيحي أوروبا ، وكانوا يتقاضون مرتباتهم نقدا من خزانة السلطان . حول الانكشارية يمكن العودة إلى : أحمد عبد الرحيم مصطفى ، المرجع السابق ، ص ١٢٣ – ١٢٤ . محمد أنيس ، المرجع السابق ، ص ٢٠ – ٢١ .
Edward. S. Creasy, History of the Ottoman, Turks, (Beirut, Khayats, 1961), P. 4.

١٢٣ ـ بيري أندرسون ، ص ١٧ .
١٢٤ ـ الدوري ، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي ، ص ١١٧ .
١٢٥ ـ محمد أنيس ، المرجع السابق ، ص ٧٥ .
١٢٦ ـ جب وبوون ، ص ٧٢ .
١٢٧ ـ عمر عبد العزيز عمر ، المرجع السابق ، ص ٤٨ .
١٢٨ ـ الدوري ، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي ، ص ١٢٠ .
١٢٩ ـ بيري أندرسون ، ص ٣٢ .
١٣٠ ـ ما جاء القرن الثامن عشر حتى كانت الأرض الزراعية التي يقوم عليها العسكريون بالفعل قد تحولت إلى نظام الالتزام ، ثم اتسع نظام الالتزام تدريجيا فشمل أراضي الدولة والإقطاعات بل أراضي الوقف ، في نفس الوقت حين كان يموت السباهي ولا يترك وريثاً مناسباً ، وبذلك يصبح إقطاعه شاغراً ( محلول ) كانت الخزانة تحتفظ به وتدفع به إلى الملتزمين وبهذه الطريقة قلت أعداد فرسان السباهية .
انظر : جب وبوون جـ ٢ ، ص ٨٠ – ٨١ .
وكذلك : الدوري ، المرجع السابق ، ص ١١٤ – ١١٥ .
١٣١ ـ للتوسع في مفهوم هذا النظام راجع :
Stanford Shaw, History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, Vol. 1, (Cambridge, 1976), PP. 120 - 126.
١٣٢ ـ بيري أندرسون ، ص ٣٧ .
١٣٣ ـ مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي ، ص ١٢٢ .
١٣٤ ـ أحمد عبد الرحيم مصطفى ، المرجع السابق ، ص ١٩١ .
١٣٥ ـ مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي ، ص ١٢٢ .
١٣٦ ـ خليل اينجاليق ، مشكلات الأرض في التاريخ التركي ، ص ٤٥٠ .
١٣٧ ـ بيري أندرسون ، ص ٣٩ .
١٣٨ ـ مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي ، ص ١١٦ .
وكذلك عبد الكريم رافق ، العرب والعثمانيون ، ص ٣٩١ .
١٣٩ ـ فيليب حتي ، خمسة آلاف سنة من تاريخ الشرق الأدنى ( بيروت : الدار المتحدة للنشر ، ١٩٧٥ ) ، ص ١٢٦ .
١٤٠ ـ G. Baer, History of Landownership in modern Egypt 1800 - 1950, London, 1962, PP. 2 - 7.
وكذلك : الدوري ، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي ، ص ١١٩ .
١٤١ ـ بولياك ، ص ٢٠١ – ٢٠٢ .